الفصل الثاني

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م
ماهية الأزمة وأسبابها وتداعياتها

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني
الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م
ماهية الأزمة وأسبابها وتداعياتها

يشهد الاقتصاد العالمى بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمى الكبير، وقد انطلقت بداية الأزمة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة هى "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائى (*)، وهذه كانت بداية رمزية خطرة؛ لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التى نجت من مذبحة الكساد الكبير فى عام ١٩٢٩، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، ففى سبتمبر ٢٠٠٨م بدأت أزمة مالية عالمية اعتبرت الأسوأ من نوعها، وقد بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية وباقى الدول النامية التى يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكى بما فيها الدول الأفريقية.

(*) فى يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٩/١٥م، أعلن بنك ليمان براذرز، وهو رابع أكبر مصرف استثمارى فى الولايات المتحدة الأمريكية افلاسة حيث توجه رئيس البنك بنفسه إلى محكمة نيويورك، وأودع عريضة طلب الإفلاس الوقائى، مطالبًا الجهات المختصة بإتخاذ إجراءات طارئة لحماية البنك من الانهيار التام، وذلك بعد تعرضه لخسائر بلغت مليارات الدولارات نتيجة تعاملاته فى سوق الإقراض العقارى فى البلاد.

ويعرض هذا الفصل لماهية هذه الأزمة وطبيعتها، ثم يقدم عرضًا للعوامل التى تسببت فى نشوئها وتفاقمها بالصورة التى حولتها إلى أزمة هيكلية عامة.

ثم يتعرض المبحث الثانى من هذا الفصل لقنوات انتقال آثار الأزمة الحالية إلى الاقتصادات الأفريقية، و يقدم المبحث الثالث لانعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصادات الأفريقية .

obeikandl.com

المبحث الأول
طبيعة الأزمة وأسبابها

تمثل الأزمة المصرفية التى بدأت فى عام ٢٠٠٧ م وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية فى عام ٢٠٠٨م نقطة تحول فى تاريخ الرأسمالية، فبالإضافة لكونها أكبر أزمة اقتصادية خطيرة تعصف بالأسواق العالمية، وتواجهها الاقتصادات الرأسمالية منذ الكساد العالمى الكبير فى عام ١٩٢٩ م ، فهى تعتبر أيضًا أزمة اجتماعية، حيث تقدر منظمة العمل الدولية الزيادة فى أعداد العاطلين من ٢٠ مليون عاطل إلى ٥٠ مليون عاطل بنهاية عام ٢٠٠٩ م ، وعلى حسب ما أوردته منظمة الأغذية والزراعة فإنه مع تراجع دخول الفقراء بسبب الأزمة، وبقاء أسعار السلع مرتفعة، فإن عدد الأشخاص الموجودين تحت خط التغذية فى العالم قد ازداد بمعدل ١١٪ بنهاية عام ٢٠٠٩ م ، حيث سيتخطى عدد هؤلاء الأشخاص المليار شخص للمرة الأولى فى التاريخ [1].

ويناقش هذا المبحث ماهية الأزمة المالية العالمية ، وأسباب حدوثها، والأسباب وراء فشل النظريات والخبرات التى انبثقت من الأزمات السابقة فى مَنع حدوث هذه الأزمة.

أولاً: طبيعة الأزمة:

يتمثل مفتاح فهم الأزمة العالمية لسنة ٢٠٠٨م فى القيام بتحديد موقع ومكان حدوث هذه الأزمة من الناحية التاريخية، وفى الإقرار بأنها كانت نتيجة للتراجعات فى الخطوات الرئيسية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة،

(1)Luiz Carlos Brasser – Pereira: "The Global Financial Crisis and a new capitalism", **Levy Economic Institute of Bard College, Working Paper,**(New York : Levy Economic Institute, No. 592, May 2010), P. 3.

خصوصًا فى الولايات المتحدة الأمريكية، ففى أعقاب نيلها الاستقلال كانت التنمية الرأسمالية فى هذه الدولة ناجحة بصورة كبيرة، حيث استطاعت الولايات المتحدة خلال القرنين العشرين والحادى والعشرين أن تتفادى أسوأ الأزمات الرأسمالية، حيث كانت أوروبا مركز الزلازل الاقتصادية، فقد شهدت الكساد العظيم، وحربين عالميتين، وحروبًا أهلية، وحروب الهيمنة الاستعمارية [1]، ومن هنا كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع القرن العشرين مثالًا يحتذى به للدول الأخرى.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية بزغ نجم الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة جديدة فى العالم، والأكثر من ذلك فإنه على الرغم من التحدى الجديد الذى كان يمثله الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة ، كانت الولايات المتحدة منارة تضيء سماء العالم فيما يتعلق بمستويات المعيشة المرتفعة، والحداثة والعصرية التكنولوجية، وحتى فيما يتعلق بالديموقراطية.

وقد مر العالم بثلاثين عامًا من الازدهار والتألق، أو ما أطلق عليه بالعصر الذهبى للرأسمالية؛ ففى المجال الاقتصادى تدخلت الدولة من أجل دفع عجلة النمو، وفى المجال السياسى نجد أن الدولة قد تحولت إلى الدولة الاجتماعية أو دولة الرفاهية، حيث أصبح ضمان الحقوق الاجتماعية أمرًا عالميًا[2].

وفى حقبة السبعينيات تغيرت الصورة بالكامل حيث تم الانتقال من الثلاثين عامًا المجيدة فى تاريخ الرأسمالية (١٩٤٨ م- ١٩٧٧م) إلى الرأسمالية التمويلية أو الرأسمالية التى تقودها وتوجهها عمليات التمويل، وهى نمط وشكل من أشكال الرأسمالية غير المستقر بصورة حقيقية، فبينما كان العصر الذهبى متميزًا بالأسواق المالية المنتظمة، والاستقرار المالي، ومعدلات النمو الاقتصادى المرتفعة، وانخفاض

(1)Poul Robeson and Martin Doberman: **"The Existential crisis of US capitalism Ammanto"** September 2010
http://africanmericanfutures.com/2010/09/02theexistantialcrisisofuscapitalism
(2) Luiz Carlos Bresser: **Op. cit.**, P. 7.

حالة اللامساواة، حدث العكس فى فترات سيطرة الرأسمالية التمويلية أو ما أطلق عليه الليبرالية الجديدة، حيث انخفضت معدلات النمو، وزادت حالة عدم الاستقرار المالى بصورة كبيرة، كما زادت اللامساواة، وهو ما أعطى ميزة بصورة كبيرة للإثنين بالمائة الأكثر ثراءً فى المجتمع[1]، وعرض الاقتصادات الرأسمالية فى حقبة السبعينيات - بالإضافة إلى مرورها بمرحلة ركود تضخمى - لأزمة اقتصادية، ولم تكن مصادفة أن تكون الدولتان المتقدمتان اللتان أظهرتا أسوأ أداء اقتصادى فى تلك الفترة هما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، واللتان كانتا قد قامتا باتباع النظام السياسى والاقتصادى الجديد؛ فقد شهدت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٠ م وبعد فوز رونالد ريجان فى الانتخابات الرئاسية اعتلاء تحالف سياسى من أصحاب الدخول الرأسمالية والممولين للسلطة، وقد كان هذا التحالف يرعى الأيديولوجية الجديدة المسماة بالليبرالية الجديدة، ويمارس عمليات الأمولة Financialization أو عمليات توفير الموارد المالية لعمليات التمويل الائتمانية، وقد حلت الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية الجديدة محل الاقتصاديات الكلية الكينزية التى طبقت فى أعقاب أزمة ١٩٢٩ م ، وحلت نماذج النمو محل اقتصاديات التنمية [*]، وسيطرت الأفكار الخاصة بالليبرالية الجديدة[2].

وقد كانت النظرية الليبرالية الجديدة تهدف إلى خفض حجم جهاز الدولة، وإزالة الرقابة الحكومية على كل الأسواق، وبصفة خاصة الأسواق المالية، مع التأكيد على إمكانية تطبيق الأسواق ذاتية التنظيم، ووجود أسواق مالية فعالة وقوية، وتبنى الفردية المنهجية، وإنكار مفهوم المصلحة العامة.

ومن خلال الرأسمالية الليبرالية الجديدة ظهر نظام الحكم الجيد المتبنى لمذهب

(1) John Bellamy Foster: "The Financialization of capitalism", **Panel organized by the union for Radical Political Economics at the left forum,**(New York: Union for Radical political Economics, March 2008م), P. 8.

* اقتصاديات التنمية: مصطلح أطلق على "النظرية الاقتصادية التنموية" والتى تتعلق باستراتيجيات التنمية التى تقودها الدولة والناجمة من تحليل الواقع السياسى والاقتصادي.

(2) Luiz Carb Sbresser: **Op. cit.**, PP. 8 – 9.

الاقتصاديات الكلية التى يطلق عليها الرأسمالية التمويلية أو الرأسمالية الموجهة للتمويل من خلال العولمة المالية، وتحرير الأسواق المالية، وزيادة التدفقات المالية حول العالم بصورة كبيرة. وقد تميزت الرأسمالية التمويلية بتغير رئيسى فى الأسواق المالية، وهو أن الائتمان لم يعد معتمدًا بصورة أساسية على القروض البنكية الموجهة للمشروعات الاستثمارية فى بيئة السوق المالى المنتظم، ولكنه أصبح يعتمد بصورة متزايدة على السندات التى يتاجر فيها المستثمرون الماليون فى أسواق الأسهم والسندات، والتى أدت إلى تبنى مجموعة من الابتكارات المالية الغامضة والمعقدة التى امتزجت بالزيادة الهائلة فى الأرصدة الدائنة فى شكل سندات. وقد أدت هذه الحزمة من الابتكارات التمويلية إلى زيادة أسعار الأصول المالية، والثروة المالية المدعومة بصورة زائفة، أو رأس المال الزائف الذى زاد بمعدل أعلى بكثير من معدل الإنتاج الفعلى أو ما يطلق عليه الاقتصاد الحقيقى (١).

كما ارتبط هذا التغير فى حجم وشكل عملية تشغيل النظام المالى بصورة وثيقة بالتراجع فى مشاركة البنوك التجارية فى العمليات المالية، وانخفاض معدلات أرباحها، مع تزايد فى العمليات المالية لبورصات الأوراق المالية، فقد تراجعت حصة البنوك التجارية من إجمالى الأصول لتى تمتلكها المؤسسات المالية من حوالى ٥٠٪ فى حقبة الستينيات إلى ما دون مستوى الـ ٣٠٪ فى حقبة التسعينيات، حيث صعد العديد من المؤسسات المالية والشركات التجارية الكبرى، واستطاع أصحاب الدخول الرأسمالية تمويل المستثمرين الماليين، وهو ما يعنى أن أنشطة التمويل قد تحررت من متطلبات رأس المال (٢).

وفى الواقع وبسبب المستثمرين الماليين الذين كانوا فى شكل شركات محترفة بصورة نموذجية وليست شركات رأسمالية (كشركات الاستشارات، وشركات المراجعة، وشركات المحاماة) لم يكن الهدف القائم هو تحقيق أعلى عائد على رأس

(1) Murray E. G. Smith : "Couse's and Sequences of the global Economic crisis, A Marxist – Socialist analysis,", **Brock University working Paper,** (Canda:Brock University,2008م),P.7 http://www.bloshevik.org/economics/2008م-1/25

(2) Luizcarlos Bresser: **Op. cit.**, P. 10.

المال ولكن كان الهدف هو رفع مكافآت المتخصصين والممولين بعلاوات وأشكال أخرى للدخل[١].

ومن ثم فقد اكتسبت الثروة المالية ميزة الاستقلالية عن الإنتاج، حيث تنامت الأصول المالية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ م إلى عام ٢٠٠٠ م بحوالى أربعة أضعاف الثروة الفعلية أو أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي. ويرجع معظم الاقتصاديين حالة الاختلال بين الاقتصاد النقدى والاقتصاد العينى إلى عام ١٩٧١م ، وقرار الرئيس الأمريكى نيكسون بتعليق إمكانية تحويل الدولار الأمريكى إلى ذهب، ويرون أن متوسط سعر الصرف الثابت لبريتون وودز كان أساس الثبات والاستقرار الاقتصادى الذى اختفى منذ عام ١٩٧١ [٢].

شكل رقم [٢]

الثروة المالية والثروة الفعلية.

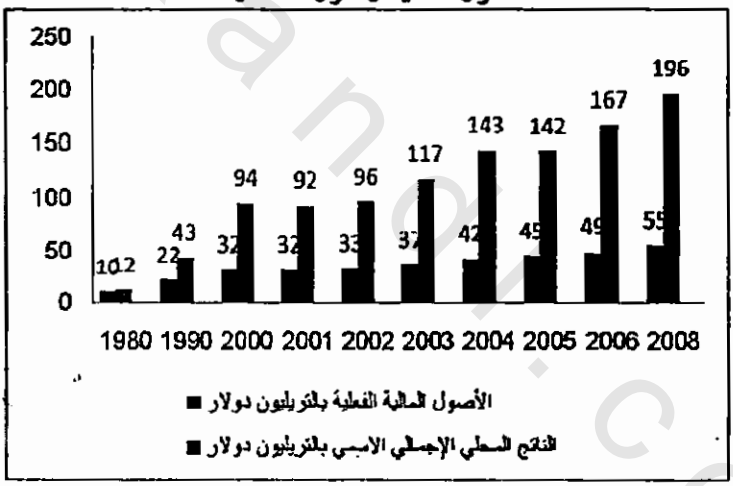

Source:

Luiz Carlos Brasser – Pereira: "The Global Financial Crisis and a new capitalism", **Levy Economic Institute of Bard College, Working**

(Paper,(New York : Levy Economic Institute, No. 592, May 2010

(1) **Idem.**

(٢) د. إبراهيم الحيوى: أزمة النظام الرأسمالى والاقتصادى المصرى (القاهرة: مؤسسة الاهالي، ديسمبر ٢٠٠٨م) ص ١٨.

ومن ثم فمع تعليق إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب فى عام ١٩٧١ حدثت حالة من عدم الاستقرار المالى هددت النظام المالى الدولى نتيجة الإزالة المتعمدة للرقابة الحكومية على الأسواق المالية، وعدم فرض رقابة على الأفكار والابتكارات المالية والممارسات المصرفية المختلفة، كذلك تسببت عملية تعويم الدولار فى حقبة السبعينيات إلى زيادة حالة عدم الاستقرار، وهو الأمر الذى تم التأكيد عليه فى حقبة الثمانينيات على أيدى مؤيدى أيديولوجيات الليبرالية الجديدة والتى انعكست على السياسات الاقتصادية المتبعة منذ ذلك الوقت. وكان للسياسة النقدية لبنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى منذ عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ م أثر كبير فى زيادة حالة عدم الاستقرار المالي، حيث تم الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة جدًا مما تسبب فى زيادة كبيرة فى مستويات الائتمان، أدت بدورها لمستويات أعلى فى استخدام الموارد المالية، ففى حين تتطلب حالة الاستقرار المالى الحد من الائتمان، نجد أن السياسة النقدية على العكس من ذلك عملت على التوسع فى منح الائتمان[1]، على أن السياسة النقدية التوسعية التى أبقت أسعار الفائدة عند معدلات منخفضة جدًا قد صاحبها أيضًا عمليات الإزالة المتسارعة للرقابة الحكومية على الأسواق المالية، والمضاربة الواسعة التى تسبب فى حدوثها غياب هذه الرقابة قد أدت إلى طفرة فى سوق العقارات أدت إلى ارتفاع فى أسعارها، مع الاستثمار فى الأسهم بسرعة أكبر، الأمر الذى حول هذا الازدهار إلى فقاعة، وقد نما ذلك فى الولايات المتحدة بقوة تغذية الثروة المستمدة من زيادة أسعار الأسهم والعقارات، وفى نفس الوقت شهدت المناطق الأخرى من العالم نموًا سريعًا فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٣ م-٢٠٠٧ م[2] بسبب تزايد تدفقات رؤوس الأموال الباحثة عن عوائد أعلى، وبسبب الزيادة فى أسعار النفط والسلع الأخرى جنبًا إلى جنب مع زيادة الصادرات من الدول المتقدمة، كما تدفقت رؤوس الأموال إلى

(1) Luiz Carlos Bresser: op. cit., P. 5.
(2) Idem

الدول النامية للبحث عن عوائد أكبر، وقد استخدمت هذه الأموال فى الاستثمار وبناء القدرات، فارتفع معدل نمو الاستثمار من ١,٧٪ سنويًا فى عام ١٩٨٠ م إلى ٣,٧٪ فى عام ١٩٩٠ م ثم إلى ١٠,٦٪ فيما بين عامى ٢٠٠٢ م و ٢٠٠٧م، وقد ساهم ذلك فى تطوير الاستثمار فى الدول النامية، وفى نفس الوقت زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة فى الدول المتقدمة، مع استمرار النمو فى هذه العمليات المتقدمة، ولكن مع تراخى الرقابة على النظام المالي، بالإضافة إلى ارتفاع المخاطر فى عمليات الرهون العقارية باتت المؤسسات المالية على حافة الإفلاس، ومع سقوط بنك "ليمان براذرز"، وزيادة أزمة الرهن العقارى تحولت الأزمة إلى أزمة مصرفية شاملة [١].

حيث امتدت أزمة الرهن العقارى إلى المؤسسات المالية الأخرى التى عانت مشكلات حادة فى السيولة، وارتفاع فى معدلات الفائدة بين البنوك الاستثمارية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وفى مارس ٢٠٠٨م أعلن أكبر البنوك الاستثمارية فى الولايات المتحدة بنك (بيرستارن) (Bear stern) إفلاسة، وتبعه عدد أخر من المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة، وهو ما دفع الولايات المتحدة لاتخاذ عدد من إجراءات الإنقاذ كان أهمها الاستحواذ على أكبر شركتين للتمويل العقارى وهما شركة فريدى ماك و فانى ماى Freddie Mac, fannie Mae، كما بدأ البنك المركزى فى التدخل لفرض تخفيضات متتالية بمعدلات فائدة إقراضه للبنوك من وجه، وضخ السيولة لإنقاذ المؤسسات المالية من وجهة أخرى [٢].

ومع انهيار بنك ليمان براذرز فى سبتمبر ٢٠٠٨م حدثت سلسلة من الأحداث المتتالية، حيث شهدت الولايات المتحدة أكبر خسارة وصلت إلى ٦٣٩ مليار

---

(1) **Idem**

(2)Claes Berg :"the Global financial crisis and the great Recession couses, Effects, Measures and consequences for economic analysis and policy" **paper presented at a workshop on Monetary policy and Fiscal policy at Center for Central banking studies of bank of England 17, 19 May 2011** , PP.1-2

دولار، كما شهدت البورصات الأوروبية هبوطًا حادًا، حيث أغلق مؤشر فاينانسيال تايمز على انخفاض حاد وصل إلى ٥,٢٠٢٠٤ بانخفاض ٢١٠ نقطة، وانخفض مؤشر داو جونز الصناعي بـ ٥٠٤ نقطة ليصل إلى ١٠.٩١٧ [١].

كما أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن تخفيض إضافي لسعر الفائدة.. وتتوالى الأحداث مع حدوث موجات أخرى من الاندماجات، وحالات تعثر البنوك، وخسائر الشركات في كافة أرجاء العالم، حيث أعلنت مايكروسوفت عن تخليها عن ٥٠٠ عامل خلال ١٨ شهرًا، كما منيت شركات كبرى مثل سامسونج للإلكترونيات، وشركات السيارات الإنجليزية بخسائر فادحة، فعلى سبيل المثال حققت شركة فيلبس خسائر قدرها ١,٥ بليون جنية استرليني خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م وأعلنت عن تسريح ٦٠٠٠ عامل، كما أعلنت شركة باناسونيك اليابانية عن فصل ٥٠٠٠ عامل، وإغلاق ٢٧ مصنعًا على مستوى العالم [٢]، بدأت الاصلاحات البطيئة للنظام الاقتصادي العالمي منذ الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ م من خلال عمليات التحفيز المالي والنقدي في جميع انحاء العالم، وهو ما كان له آثار متباينة على دول العالم، فقد شهدت الدول النامية تحسنًا في اقتصاداتها بشكل اسرع مما حدث في الدول المتقدمة [٣]، وقد يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى ضعف الأسواق المالية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

والشكل التالي رقم (٣) يوضح التغيرات في معدلات النمو بكل من الدول النامية والدول المتقدمة والعالم ككل خلال الفترة من (٢٠٠٧ م وحتى ٢٠١١ م).

(1) Mouro F. Guillen; "The global economic and Financial Crisis: A time line", The lauder institute work paper,(Pennsylvania: Wharton Arts and science, University of Pennsylvania,. 2010), PP. 1 – 2.

(2) Ibed., PP. 25 – 27.

(3) Class Berg: op.cit., p.4

شكل رقم (٣)

التغيرات فى معدلات النمو لكل من الدول النامية والدول المتقدمة والعالم ككل فى الفتره من٢٠٠٧ م إلى ٢٠١١م

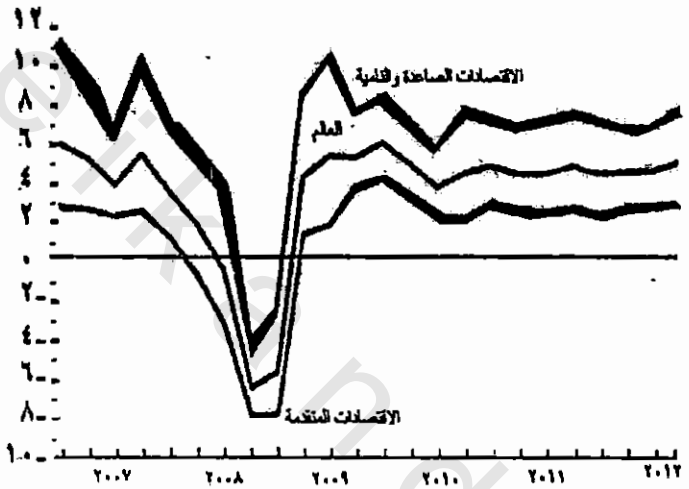

المصدر:

Claes Berg :"the Global financial crisis and the great Recession cause's, Effects' Measures and consequences for economic analysis and policy" **paper presented at a workshop on Monetary policy and Fiscal policy at Center for Central banking studies of bank of England 17, 19 May 2011 , P4**

ومن التحليل السابق للأحداث يتضح لنا أن الأزمة تحولت من أزمة للرهن العقارى نشأت فى الولايات المتحدة إلى أزمة مالية انتقلت عبر الحدود مع نظام مالى عالمى مترابط، الأمر الذى تسبب فى حالة ركود حاد فى العالم، حيث إن التوسع فى الائتمان فى السنوات السابقة على الأزمة لم يحدث فقط فى الولايات المتحدة، لكنه حدث فى عدة دول أخرى متقدمة ونامية على حد سواء، فكثير من الشروط السابقة

على الأزمة قد ساد فى عدد كبير من الدول فيما يتعلق بمخاطر الائتمان وانخفاض قيمة الأصول... وغيرها، فقد كانت أسعار المساكن مرتفعة جدًا فى الدول المتقدمة، مع استثمار الكثير من الأموال فى أسواق الرهن العقارى فى أمريكا وغيرها من البلدان، وكذلك استثمار المؤسسات المالية فى الأسهم والأوراق المالية المدعومة من الرهن العقارى والمشتقات المعقدة الأخرى، فعندما انفجرت فقاعة الإسكان لم تستطع الدول الأخرى الهروب من الاضطرابات المالية بسبب الروابط المالية المعقدة فى تلك القطاعات، وكذلك وجود الكثير من الوسطاء الماليين مما زاد من تفاقم أزمة الائتمان فى البلدان المتقدمة الأخرى [1].

على أنه يمكن ملاحظة أن هذه الأزمة أيضًا قد تحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة بتأثيرها على قطاع الاقتصاد العينى أو الاقتصاد الحقيقي، فنظرًا لأن دور المؤسسات المالية الرئيسى هو توجيه أموال القطاع العائلى والشركات إلى مستخدمين أكثر إنتاجا، فإنه عندما تكون هذه المؤسسات فى حالة أزمة فإنها لن تفى بهذا الدور الرئيسي، مع عواقب وخيمة على القطاع الحقيقي، ومع تصاعد القروض المتعثرة، والتشديد فى منح الائتمان فى أعقاب الأزمة، انخفض كثيرًا حجم الأموال المتاحة للاستثمار فى قطاعات الاقتصاد الحقيقي [2]، وبالتالى أصبحت قناة الائتمان إحدى الآليات التى أثرت بشكل كبير على قطاع الاقتصاد الحقيقى خلال الأزمة المالية، وحولتها من مجرد أزمة مالية إلى أزمة "اقتصادية هيكلية شاملة"، أو أزمة عالمية، حيث بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها ما لبثت أن انتقلت عدواها إلى الاقتصادات الأخرى، وذلك بحكم التشابك الشديد بين أسواق المال، وضخامة حجم الأموال التى تنتقل فيما بينها، بحكم تقلص الحواجز التى كانت تحول دون تسرب الصدمات الاقتصادية من اقتصاد ما إلى بقية اقتصاديات العالم، أو التى كانت تخفف من حدتها على الأقل.

(1) Justen Yifu Lin : op. cit.
(2) Idem.

ثانيًا : أسباب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م:

اختلفت الآراء حول تفسير أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية بين من تناولها باعتبارها سوء استخدام للأدوات المالية التى أتاحها النظام الاقتصادى العالمي، ومناخ الحرية الاقتصادية، ومن يراها خللًا فى أجهزة الإشراف والرقابة بالنظام الرأسمالي، وصولًا إلى اتهام النظام الرأسمالي ذاته بإحداث الأزمات فى ظل سعيه الدائم للبحث عن الربحية بعيدًا عن مراعاة المعايير الاجتماعية والأخلاقية.

وفيما يلى نعرض لمسببات الأزمة، حيث نستعرض أولاً الأسباب الآنية، والتى كانت أسبابًا مباشرة لحدوثها، ثم نعرض للأسباب التى نعتبرها أسبابًا جوهرية أكثر عمقًا وتأصلًا، وكانت ذات تأثير قوى فى تفاقم هذه الأزمة.

(١) الأسباب الآنية للأزمة المالية الحالية:

والمقصود هنا الأسباب المباشرة والظاهرة لإحداث هذه الأزمة.

(أ) أزمة الرهون العقارية:

ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات فى الولايات المتحدة هى أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، وتتمثل الأزمة فى التقييم المبالغ فيه لأسعار الممتلكات العقارية التى بلغت مستويات لا تتناسب مع مستويات الدخول، ومع حصول المواطنين على عقاراتهم فى الأساس مقابل رهن عقاري؛ فإن ارتفاع قيمة العقار تدفع صاحبه للحصول على قرض مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، وهو ما يسمى بالرهون الأقل جودة، والتى تكون معرضة أكثر للمخاطر [1].

ويعتقد الكثير من الاقتصاديين أن السبب فى أزمة الرهون العقارية فى الولايات المتحدة أو ما أطلق عليه فقاعة الإسكان هو انخفاض أسعار الفائدة تدريجيًا فى مواجهة حالة الركود الاقتصادى منذ عام ٢٠٠١، حيث خفض بنك

(1) Katalma M. Boancol: "The subpoenaed Lending Crisis, Cusses and Effects of the Mortgage Melt down", P. 3.

الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى أسعار الفائدة من ٦.٥٪ إلى نحو ١٪، وقد اعترف بنك الاحتياطى الفيدرالى بالصلة بين معدل الفائدة المنخفض والتقييم المبالغ فيه للمنازل، وزيادة السيولة فى تقريره عام ٢٠٠٥م، تحت عنوان "أسعار المنازل والسياسة النقدية" [١]، فقد أقر بأن أسعار المنازل كغيرها من أسعار الأصول الأخرى تتأثر بأسعار الفائدة، بل إنه فى بعض الدول يعتبر سوق الإسكان هو القناة الرئيسية لانتقال تأثير السياسة النقدية[٢].

والجدير بالذكر أن البنوك لم تكتف بالتوسع فى هذه القروض "الأقل جودة" فقط، وإنما استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالى للتوسع فى الإقراض، حيث يقوم البنك بتكوين محفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة تستخدم فى الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، وهكذا تركز الإقراض فى قطاع واحد هو قطاع العقارات مما أدى إلى زيادة المخاطر [٣].

(ب) السياسة النقدية لبنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى بعد عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢:

تعتبر السياسة النقدية المتبعة فى الولايات المتحدة منذ عامى ٢٠٠١ م، ٢٠٠٢م مسؤولة بصورة مباشرة عن حدوث هذه الأزمة، إذ قامت هذه السياسة على إنعاش النمو الاقتصادى الأمريكى من خلال تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستهلاك، وهو ما تجسد فى تخفيض الفائدة إلى أدنى مستوياتها منذ نصف قرن، ومن المعروف أن الانخفاض طويل الأجل لسعر الفائدة يمثل مؤشرا على انخفاض معدلات الربح بسبب تزايد رأس المال الثابت، وانخفاض مستوى

(1) Alan Giabercn et al.,: "House Prices and Monetary Policy: Across – Country study", **International Finance Discussion Paper,** (Washington,D.C. : International monetary Fund ,No. 841, Sept. 2005), P. 5.

(2) **Idem.**

(٣) د. حازم الببلاوى : **"الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم"**، ص ٤

http://www.Iays.com/showthead.php?T=257,P. 4.

تشغيل الجهاز الإنتاجي، ومصاعب التسويق، ويكون أيضًا مؤشرا على قروب حدوث أزمة اقتصادية [١].

كما أن الانخفاض طويل الأجل لسعر الفائدة يعنى انخفاض العائد على ودائع الطبقة الوسطى التى تملك قرابة ثلاثة أرباع الأموال المدخرة فى الجهاز المصرفى فى الولايات المتحدة، وفى مختلف بلدان العالم؛ وذلك لخدمة كبار المقترضين من الطبقة العليا الذين يشكلون المقترض الرئيسى من الجهاز المصرفي، والذين يحصلون على القروض بفوائد منخفضة، خصوصًا أنه ومع ارتفاع معدل التضخم عن سعر الفائدة فإن الفائدة الحقيقية على الودائع تصبح سلبية [٢]، وعند انفجار الأزمة المالية الراهنة فى سبتمبر ٢٠٠٨م كان معدل الفائدة نحو ٢.١٤٪، بينما كان معدل التضخم نحو ٥.٤.

ومع انخفاض معدلات الفائدة، والإفراط فى الإقراض بهدف خلق طلب فعال زائف لتعويض ضعف الطلب الناتج عن سوء توزيع الدخل الذى فاقمته التخفيضات الضريبية على الطبقة العليا، شهد الاقتصاد الأمريكى تزايد الاستهلاك بشكل كبير، حيث بلغ حوالى ٨٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٨م بعد أن كان حوالى ٨٢٪ عام ٢٠٠٢، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الاقتراض بشكل غير مسبوق، حيث ارتفعت ديون القطاع العائلى الأمريكى كنسبة من الدخل إلى ١٣٠٪ فى عام ٢٠٠٧ م [٣].

(ج) أزمة الرقابة الحكومية على الأسواق المالية:

أدى وجود سوق مالية ضخمة تشتمل على مؤسسات مالية ضخمة تمارس نشاطها داخل الاقتصادات المتقدمة، وتمتد عملياتها إلى العالم كله دون وجود نظام رقابى صارم، وإطار تنظيمى قوى يفرض سيطرته وإشرافه على هذه السوق إلى

(1) أحمد السيد النجار: الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة والنموذج الاشتراكي "، **كراسات إستراتيجية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٩٤، ديسمبر ٢٠٠٨م) ، ص ١٧.

(2) **نفس المصدر**، ص ١٨.

(3) Ktalisa M. Bianco: **op. cit.**, P. 6.

حالة من الفوضى[1].

ومن مظاهر هذه الفوضى؛ ضعف الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة كبنوك الاستثمار، وسماسرة الرهون العقارية، أوعلى المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التى تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وغيرها[2]، وكذلك زيادة المعاملات خارج الأسواق المالية المنظمة، وهى عمليات لا تظهر فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما أن ظهور حالات التلاعب، وعدم الشفافية، والفساد سواء فى ركالات التقييم أو مكاتب المحاسبة والمراجعة، وكذلك لدى طبقة المديرين للشركات الكبرى كانت سببًا فى انهيار صروح مالية كانت تبدو عملاقة كبنك ليمان برادرز، وبيتى التمويل العقارى فريدى ماك وفاى ماي، وعملاق التأمين "المجموعة الدولية الأمريكية" وغيرها[3]، حيث كان ضعف الرقابة، وكذلك محاباة الشركات الكبرى سببًا رئيسيًا فى تراجع الالتزام بالمعايير المالية التى قادت القطاع المالى والاقتصاد بأسره نحو الاضطراب والركود، كما أن الخلل الناجم عن توحش النشاطات الاقتصادية الطفيلية فى المضاربة فى أسواق العملات وبورصات الأسهم، وأسواق الذهب، والسلع الغذائية، والنفط والمعادن، جعل حركة أسعار السلع والأسهم والعملات محل المضاربة تتحرك بلا منطق أو عقل دون أن تتدخل الدولة لعقلنة وضبط حركة السوق[4].

وفى إطار ذلك فإن صندوق النقد الدولى يرى أن سبب الأزمة العالمية الراهنة يكمن فى التطبيق غير المكتمل لإطار عمل بازل، والذى يلعب دورًا مهمًا فى معالجة

(1) Adrian Balndell, et al., : "The Current Financial Crisis: Causes and Policy issues", **Financial Market trends working paper**,(Paris : Organization of Economic, Co-operation and Development, 2008م), P. 4.

(٢) د. حازم الببلاوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(٣) د. على لطفي: الأزمة المالية العالمية، الأسباب، التداعيات، الحلول، فى مؤتمر **"تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية"**، شرم الشيخ: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إبريل ٢٠٠٩م، ص ٩.

(٤) أحمد السيد النجار: **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

التشوية الذى برز فى التعامل مع مخاطر عمليات التوريق، وظهور المشتقات المالية، ويعمل على توفير أساليب متعددة لتقدير رأس المال الواجب توافره لدى البنوك لمواجهة مخاطر إقراضها، حيث إن هناك الكثير من البلدان لم يكن متبعا بشكل تام لإطار عمل بازل عند حدوث الأزمة المالية العالمية فى أغسطس ٢٠٠٨م [١].

(٢) الأسباب الجوهرية للأزمة المالية الحالية:

من قراءتنا للأسباب الآنية للأزمة المالية العالمية يتضح لنا أن تلك الأسباب ما كان لها أن تتسبب فى تفاقم هذه الأزمة لولا وجود جذور جوهرية أكثر عمقًا تسببت فى ذلك، يمكن عرض أهمها فيما يلي:

(أ) سوء أداء الاقتصاد الأمريكي:

حيث شهد الاقتصاد الأمريكى تدهورًا شديدًا فى السنوات الأخيرة التى سبقت اندلاع الأزمة، وقد تمثلت مؤشرات هذا التدهور في:

تراجع فائض الموازنة العامة للدولة، فبعد أن كانت تحقق فائضًا كبيرًا بلغ حوالى ٢٥٤,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ فى نهاية عهد الرئيس بيل كلينتون، تراجع هذا الفائض إلى ٩٢,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠١م، ثم تحول إلى عجز بلغ ٤٥٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ (٢)، ويرجع هذا فى جزء كبير منه إلى تزايد الإنفاق العسكرى فى حروب الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة فى العراق وأفغانستان، فى حين نجد أن الصين ودول شرق آسيا وكذلك الدول المصدرة للنفط حققت فائضًا فى موازناتها العامة فى الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧م [٣].

---

(١) نفس المصدر السابق.

(2) International Monetary Fund: **International Financial Statistics year book 2007**

(Washington,D.C. : International Monetary Fund, 2007), p. 602.

(3) Menzied. Chinn:" Evidence on Financial Globalization and Crises: Global Imbalances", **University of Wisconsin and NBER paper,(Wisconsin: University of Wisconsin and NBER, January 2011)**, p.2

ارتفاع معدل التضخم إلى ٥٪ فى عام ٢٠٠٧ م بعد أن كان يتراوح ما بين ٢٪ و ٣٪ سنويًا.

ارتفاع معدل البطالة إلى حوالى ٦٪ عام ٢٠٠٨م.

تراجع معدل النمو للاقتصاد الأمريكى إلى نحو ٠,١٪ فى عام ٢٠٠٩ م بعد أن حقق أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية وبلغ فى المتوسط نحو ٣,٧٪ خلال سنوات حكم كلينتون [١].

عجز الميزان التجارى الأمريكي، حيث إنه ومنذ عام ١٩٧١ م لم يسجل الميزان التجارى فائضًا بل عجزًا يزداد سنويًا حتى وصل فى عام ٢٠٠٦ إلى ٧٥٨ مليار دولار، ويعود السبب الأساسى فى ذلك إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي، وبخاصة السلعي، على تلبية الاستهلاك، كما أن الولايات المتحدة تقوم بتغطية هذا العجز من خلال الإفراط فى الإصدار النقدى غير المغطى بالإنتاج، وفى الاقتراض من الخارج من خلال سندات الخزانة الأمريكية لتصبح الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة فى العالم، حيث بلغت الالتزامات الأمريكية تجاه العالم نحو ١٣,٦ تريليون دولار منذ عام ٢٠٠٥، وبلغ صافى المديونية الأمريكية حوالى ٢,٦ تريليون دولار. [٢]

كما تراجع الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى الذى كان يوازى نحو ٤٥٪ من الناتج العالمى بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ليصل إلى ٣٠.٧٪ من الناتج العالمى عام ٢٠٠٠م، قبل أن يتراجع فى عام ٢٠٠٦ م إلى ٢٧,٧٪ من الناتج العالمي [٣].

(ب) هيمنة أفكار الليبرالية الجديدة:

حدثت الأزمة المالية العالمية الراهنة فى ظل هيمنة وسيطرة الأفكار الليبرالية الجديدة، والتى شرعت وأجازت معتقدات رئيسية أهمها إزالة الرقابة الحكومية

(١) أحمد السيد النجار: مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(2) International Monetary Fund: op. cit., P. 602.

(٣) أحمد السيد النجار: مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

على المؤسسات المالية بصورة سريعة، وهو ما جعل العمليات المالية غامضة ومحفوفة بالمخاطر، كما سبق الإيضاح، وفتح الطريق للممارسات المالية المنحرفة والفاسدة، فرغم قدرة الدول الرأسمالية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على بناء شكل من أشكال الرأسمالية الاجتماعية الديمقراطية، تميز بالاستقرار والقوة والفاعلية بصورة نسبية تتفق وتنسجم مع الانخفاض التدريجى فى حالة اللامساواة، إلا أنه ومنذ الربع الأخير من القرن العشرين سيطرت الأفكار الليبرالية الجديدة، مع ما اتسمت به من حالة عدم استقرار مالي، وقد يرجع البعض ذلك إلى التخوف من انتشار الأيديولوجيات الاشتراكية، والأفكار التى تروج وتعزز لمصالح فئات اجتماعية معينة، وهو ما يمثل تهديدًا للرأسمالية[1].

ومن أجل أن نقوم بفهم السبب وراء جعل الليبرالية الجديدة مهيمنة ومسيطرة منذ حقبة الثمانينيات من القرن العشرين فإننا سنكون بحاجة لمعرفة ما هى الطبقات الاجتماعية أو التحالفات السياسية التى كانت وراء هذه الإيديولوجية؟ ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل يتعين علينا أن نقوم بالتمييز ما بين الطبقة الرأسمالية وبين الرأسماليين النشطين أصحاب الدخول الرأسمالية، والرأسماليين غير النشطين أو حملة السندات، وأن نقوم بتقسيم طبقة المحترفين أو المتخصصين إلى ثلاث مجموعات هي:

كبار الموظفين أو المشتغلين الماليين (Finances).

كبار مشغلى المؤسسات المالية.

باقى هذه الطبقة المتوسطة من المحترفين[2].

كما يتعين علينا أن نضع فى الاعتبار الانخفاض فى معدلات

(1) Luiz Carlos Bresser: op. cit. P. 22.

(2) John Eatwell: "Is Capitalism in Crisis?", Public Policy Research, Journal compilations (London: Wiely Blackwell, Vol.15, issue.2, June – August 2008م) PP.80-83.

النمو فى الولايات المتحدة منذ حقبة التسعينيات، والتى كانت نتيجة للضغط القوى المبذول من العاملين بغية الحصول على أجور أعلى، ومن ناحية أخرى نتيجة الزيادة التى حدثت فى أسعار البترول وسلع أخرى، كما كان هذا الانخفاض فى معدلات الأرباح والنمو أيضًا نتيجة للانتقال من اعتبار رأس المال عاملًا إستراتيجيًا للإنتاج؛ وذلك لأن عملية الإمداد برأس المال أصبحت وفيرة، أو بمعنى أخر لأن المعروض من الائتمان من الرأسماليين غير النشطين للرأسماليين النشطين قد تجاوز معدل الطلب العادى له. وقد كان الحل الصائب لهذه المشكلات الجديدة يتمثل فى تحالف سياسى جديد أثبت فعاليته وقدرته على زيادة مكافآت أصحاب الدخول الرأسمالية، ويتمثل بصورة رئيسية فى أصحاب الدخول الرأسمالية والممولين المحترفين بما فى ذلك كبار الموظفين الماليين Finances Professional حيث تتوافر لهم القدرة على تطوير منتجات مالية جديدة معقدة، وأفكار وابتكارات مالية جديدة لم تؤد إلا إلى زيادة فى الأرباح لا تقابلها أية زيادة فى الإنتاج الحقيقي، كما أنها امتزجت واختلطت بالمضاربة، وهو ما أدى إلى زيادة عوائد المؤسسات المالية والممولين، وقيم الأصول المالية التى يحملها أصحاب الدخول الرأسمالية[1]، وبمعنى آخر قاموا بتكوين ثروة زائفة من خلال توفير الموارد و لأصول المالية لتمويل القروض والرهون لصالح أصحاب الدخول الرأسمالية والممولين، وقد حصلت هذه الطبقة فى مقابل ذلك على دخول خيالية.

وبالتالي، فإن هيمنة الليبرالية الجديدة جاءت من كونها مثلت مصالح التحالف القوى لأصحاب الدخول الرأسمالية والممولين، بالإضافة إلى أن هذا التحالف الليبرالى الجديد يستجيب لعملية تقسم السلطة فيما بين أعضاء التحالف السياسي، حيث إن الجانب المحورى فى الليبرالية الجديدة يرتبط بموضوع العلاقة بين القوى والسلطة السياسية وأسس ومبادئ اقتصاد السوق، حيث تم استخدام الليبرالية الجديدة كأداة حديثة لكسب دعم السياسيين لمحاولة اقتناص الفائض الاقتصادى

(1) Luiz Carlos Bresserl: **op. cit.**, PP. 25 – 27.

الناتج فى الاقتصادات الرأسمالية[١].

ومع بروز الفلسفة الليبرالية الجديدة انتقلت الرأسمالية الغربية، خصوصًا فى الولايات المتحدة الأمريكية، من الاعتماد على الأسواق المحلية إلى الشكل الحالى من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الأطراف، وقد ترافق ذلك مع عمليات تحرير الأسواق المالية مما أدى إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال إلى الأسواق الآسيوية، وأيضًا إلى تقسيم دولى جديد للعمل تكون فيه التكنولوجيا المتطورة، والبحث والتطوير، والخدمات المالية فى المراكز الرأسمالية، والعمليات الصناعية التقليدية فى الأطراف، وهو الأمر الذى أدى إلى خلق بطالة واسعة النطاق فى الغرب متسببًا فى إحداث الأزمة الاقتصادية الحالية.

(ج) هيمنة الاحتكارات والعولمة المالية المتسارعة:

إن النزعات الأساسية الأكثر أهمية فى التاريخ الحديث للرأسمالية هى هبوط معدلات النمو، والانتشار العالمى للمؤسسات الاحتكارية متعددة الجنسيات، وما يمكن تسميته بعملية الأمولة(Financialization)[٢]، وقد كانت هذه النزعات الثلاثة مرتبطة فيما بينها بصورة كبيرة، حيث إن النزعة الاحتكارية تميل إلى زيادة وتعظيم الأرباح من خلال تكوين فوائض ضخمة للشركات الاحتكارية الكبرى، وهى تمثل أقلية صغيرة جدًا من المحتكرين أو محتكرى القلة الذين يعتبرون الملاك الأصليين، أو المنتفعين الأساسيين فى النظام، وبالتالى فإن هذا العدد المحدود من المنتفعين إنما يخفض الطلب على الاستثمار الإضافى فى الأسواق التى يتحكم فيها بصورة متزايدة، ومن ثم يخفض الفرص الاستثمارية المتاحة، وبالتالى معدلات النمو الاقتصادى[٣]، حيث إن الشروط التى تسببت فى حدوث هذه الفوائض المالية تعتبر أيضًا نفس الشروط التى تمثل حواجز وعوائق تقيد استثمارهم المربح، حيث

---

(1) **Ibed, P. 30.**

(٢) الأمولة وفقا لتعبير سمير أمين: مصطلح يعنى تغليب الجانب المالى على الجوانب الأخرى فى اتخاذ القرارات فى مجال إدارة الأعمال المختلفة.

(3) **John Bellony Faster: op. cit., P. 2.**

تستطيع هذه الشركات تقديم المستوى الحالى من الإنتاج للمستهلكين بأسعار تم تحديدها، ومعايرتها لتحقيق معدل ربح مستمر، حيث إن المؤسسات والشركات تحاول تجنب الإنتاج الزائد عن الطلب، أو خفض الأسعار الذى يهدد هوامشها الربحية، ويصبح المأزق أمام أصحاب رؤوس الأموال هو كيفية استثمار هذه الفوائض الهائلة الموجودة تحت تصرفهم فى مواجهة الفرص الاستثمارية النادرة، وقد كان حلهم الرئيسى لهذا التناقض منذ السبعينيات، وما بعد ذلك يتمثل فى توسعة الطلب على المنتجات المالية، كوسيلة للحفاظ على زيادة رؤوس أموالهم، ومن ثم ظهور منظومة جديدة من الأدوات المالية والمشتقات والصناديق المالية .. وغيرها، خلقت حالة من المضاربات المالية مندفعة للأمام بسرعة هائلة، استمرت على مدار عقود زمنية متتابعة[1]، وهو ما أدى إلى إهدار الموارد فى أنشطة مالية بعيدة تمام البعد عن إنتاج السلع والخدمات، وفى أنشطة تولد وتحدث مكافآت وعوائد وأرباحًا خاصة مرتفعة لا تتناسب مع الإنتاجية الاجتماعية، ومع إزالة القيود على الائتمان، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف: وتحركات الأموال عبر الحدود، ومع التحرير المتزايد للقطاع المالى منذ توقيع اتفاقية تحرير الخدمات المالية والتأمينية فى عام ١٩٩٧ م فى إطار منظمة التجارة العالمية، وتراجع وضعف الضوابط التى يعمل فى إطارها فى أكبر اقتصاد فى العالم، وهو الاقتصاد الأمريكي، جعلت هذا القطاع مرتعًا لكثير من التجاوزات التى أدت فى الواقع إلى سقوط هذا النظام فى أزمة سيولة طاحنة، وانهيار تسبب فى تفجير الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة [٢].

ومن ثم فإن الأزمة الحالية للرأسمالية تنبع فى الأساس من التحول الكيفى الذى أحدثه الانتقال إلى رأسمالية الاحتكارات التى تتحكم فى إعادة إنتاج نظام الإنتاج فى مجمله، وفى كونها احتكارات مأمولة؛ أى أنها تعتمد على التركيز المالي، وهذه الطبيعة المأمولة للنظام تضفى على أسواق المال والنقود - وهى الأسواق التى يتنافسون للسيطرة عليها - صفة السوق السائدة التى تتحكم بدورها فى أسواق العمل،

(1) Ibed, PP. 3 – 4.

(٢) احمد السيد النجار: مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

وأسواق تبادل السلع، كما أن هذه الاحتكارات قد اتخذت وسائل جديدة للسيطرة والتحكم فى النظام العالمي، فلم تعد تعتمد على سياسة احتكارات الإنتاج الصناعي، بل على السيطرة على التكنولوجيا، والأسواق المالية، والحصول على الموارد الطبيعية... وغيرها من خلال السيطرة العسكرية على العالم وعلى موارده، ومضاعفة الحماية لملكيتها الحصرية للتكنولوجيا، والسيطرة على النظام المالي[1].

يتضح لنا من التحليل السابق لماهية الأزمة المالية العالمية وأسباب اندلاعها وتفاقمها أن الحدة التى اندلعت بها هذه الأزمة ناجمة بالضرورة عن الأزمة الجوهرية فى الربحية، والتراكم فى الاقتصاد الحقيقي، وهى نتيجة لعقود طويلة من ممارسات الطبقة الرأسمالية فى الولايات المتحدة، ومناطق أخرى فى محاولة لرفع متوسط معدلات الربح التى حدثت ما بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وهى نتيجة تراكمية معقدة لسلسلة من ردود أفعال الطبقة الرأسمالية تجاه المشاكل الاقتصادية التى يمكن أن تعزى إلى استمرار مشاكل ربحية رؤوس الأموال المنتجة، أو علاقة رأس المال مع ما يطلق عليه الاقتصاد الحقيقي، كما يتضح لنا أيضا أن الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م كانت نتيجة خلق ثروات مالية هائلة منذ الثمانينيات، حيث شهد العقدان الأخيران كرنفالًا كبيرًا لربح الأموال، حقق خلاله أصحاب البنوك ومؤسسات التمويل وغيرها أرباحًا فاحشة، حيث توافرت كميات ضخمة من رؤوس الأموال للمضاربات لم تكن تجد منفذًا، وكان على الرأسمالية إيجاد طرق أخرى لاستثمارها، وفى ظل هيمنة الأيديولوجية الليبرالية الجديدة المستندة على التنظيم الذاتى وكفاءة الأسواق فإن عملية التركيز الرأسمالى أو ما يطلق عليه الأمولة سوف تفهم هنا بوصفها الترتيب المالى المشوه القائم على أساس خلق ثروة مالية مصطنعة أو وهمية، وهى ثروة مالية منفصلة عن الثروة الحقيقية أو الإنتاج الحقيقى من السلع والخدمات، وهو ما يرجع إلى عمليات التحرير الواسعة التى حدثت فى فترة الثمانينيات، وليس فقط نتيجة توسيع الائتمان

(١) سمير أمين: ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية (القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠١١)، ص ٥٩ – ٨٦.

أو اتباع سياسة نقدية خاطئة[1].

أى أن السبب الرئيسى للأزمة هو التغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى الرأسمالى خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وليس جشع المستثمرين، أو تهور المسؤولين السياسيين، أو اتباع سياسة نقدية خاطئة.

ومن ثم فإن الأزمة الراهنة ما هى إلا إحدى حلقات سلسلة الأزمات التى يولدها النظام الرأسمالى بطبيعته، وإن هذه الأزمة لم تكن صدمة أو مفاجأة، فكل مقدمات الأزمة كانت جلية تمثلت فى مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي، والاختلالات الجوهرية التى ظهرت فى النظام المالى العالمي، وكل هذا ما كان أن يمر دون أن ينتج أزمة كبرى.

(1) Alan Woods: "World capitalism in Crisis, Part One" in defense of Marxism, Sept. 2008».
http://www.Marxist.com/world-capitalismincrisis

المبحث الثاني
قنوات انتقال الأزمة العالمية للاقتصاد الأفريقي

انتقلت الأزمة المالية العالمية من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الأفريقية من خلال عدة قنوات سواء أكانت قنوات مباشرة ؛ أى نتيجة التعرض المباشر للنظام المالى الدولى من خلال الروابط المالية فى أسواق الديون والأسهم، وتشمل أسواق الأوراق المالية، والقطاع المصرفي، والاستثمار الأجنبى المباشر، أو من خلال القنوات غير المباشرة ؛ والمقصود بها التأثير من خلال الاقتصاد الحقيقى سواء فى مجال التجارة الخارجية، أو التحويلات، أو تدفقات المساعدات [1]، ويستعرض المبحث القنوات المباشرة والقنوات غير المباشرة التى انتقلت عبرها الأزمة لتصل إلى الاقتصادات الأفريقية، ثم يقدم نموذجًا إحصائيًا لقياس تأثير قنوات الاتصال على المستوى العام للتضخم فى الدول الأفريقية.

أولاً : القنوات المالية المباشرة:

بسبب الاندماج التدريجى والمتزايد للبلدان النامية فى الاقتصاد العالمى كان من المحتم أن يكون للتطورات الحادثة فى الأسواق المالية للبلدان المتقدمة بعض التأثير على الأسواق المالية لهذه الدول، ومن ثم على الاقتصاد الحقيقي، ورغم أن البنوك الأفريقية قد لا تكون من المستثمرين فى الأصول العقارية فى الولايات المتحدة التى كانت فى مركز الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، الأمر الذى يسمح لها بتجنب خسائر الائتمان الكبيرة التى تكبدها العديد من نظيراتها الدولية، إلا أن

(1) Shiv Bakrania and Brian Lucas: "The Impact of the Financial crisis on conflict and state fragility in subsaharan Africa" **Governance and social development - resource Centre paper,** (Birmingham : University of Birmingham, 2009) P. 6. For more information sec: www.gsdrc.org

الاضطرابات فى أسواق الائتمان العالمية قد شكلت ضغطًا كبيرًا على تمويل البنوك الأفريقية الكبرى، وحجم السيولة بها، حيث إن الوصول إلى أسواق الدين الخارجية يتزايد فى الصعوبة والتكلفة بالنسبة للبنوك الأفريقية، والمقترضين الآخرين، مما يؤدى فى النهاية إلى تشديد شروط الائتمان فى الاقتصاد الحقيقى (١).

(أ) أسواق رأس المال:

تمثل أسواق الأوراق المالية قناة انتقال مهمة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية إلى الاقتصادات الأخرى، كما تلعب أسواق الأوراق المالية دور القناة التى تتدفق خلالها استثمارات المحافظ. وترتبط الأزمة لاقتصادية الأخيرة بتزايد تقلبات الأسواق المالية، وخسائر الثروات فى أسواق المال الرئيسية حول العالم وخصوصًا فى الاقتصادات المتقدمة، فقد انخفضت أسعار الأسهم بسبب إعادة تقييم سعر المخاطرة من جانب المستثمرين، وفى الاقتصادات المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وأوروبا، وصلت تدابير تقلبات السوق إلى مستويات قياسية، كما واجهت عدة مؤسسات مالية أزمات شديدة بسبب زيادة تكلفة رأس المال النقدى وإمكانات توفره المقيدة إلى حد بعيد (٢).

وقد تأثرت أسواق المال الأفريقية بالأزمة رغم أنها ليست جميعها متكاملة مع الأسواق المالية العالمية على النحو الذى يسمح بهذا التأثير، وكانت تدفقات استثمارات المحافظ الأكثر تأثرًا بالأزمة، حيث تحولت من تدفقات داخله تبلغ ١٨,٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ إلى تدفقات خارجة تصل إلى ١٦,٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨م، تلك التدفقات ضربت الاقتصادات الأفريقية الواعدة ضربة

(1) Ernest Aryeetey and Charles Ackah: "The Global Financial Crisis and African Economies; Impact and Transmissinn channels", **African development Review**, (Oxford: Blackwell, publishing Ltd Vol. 23, No. 4, 2001) , P P. 410.

(2) Abdul Adamu: "The effects of global financial Crisis on Nigerian Economy", **Nasarawa state university, Department of Business Admins traction,** (Nasarawa state : Nasarawa state university , 2010)

شديدة حيث هرب المستثمرون الأجانب من الأسواق المالية الإقليمية سعيًا وراء استثمارات أكثر أمانًا وسيولة فى بلادهم الأصلية [١].

ويلاحظ أن الانخفاض الكبير فى تدفقات الاستثمارات الخاصة بمحافظ الأسهم فى البورصات الأفريقية يتماشى مع الانخفاض الحاد فى أسواق الأسهم، وهو ما يدل على ضعف الأداء العام للصناعة، ونجد أن بعض الأسواق الصاعدة والرائدة مثل جنوب أفريقيا وكينيا ودول أفريقية أخرى شهدت توقفات مفاجئة لتدفقات رأس المال فى عام ٢٠٠٨م، فقد بلغ إصدار الأسهم والسندات الخارجى فى جنوب أفريقيا على سبيل المثال حوالى ٢٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧، ثم انخفض إلى أقل من ٤ مليارات دولار فى عام ٢٠٠٨م، وشهد عدد من الدول انخفاضا فى مؤشرات أسواق الأسهم فى نهاية عام ٢٠٠٨م، وفى الربع الأول من عام ٢٠٠٩ م ، شهدت المؤشرات فى جنوب أفريقيا ومصر على وجه الخصوص خسائر تشبه خسائر أسواق الاقتصادات الصاعدة فى مناطق أخرى [٢]، كما انخفضت مؤشرات البورصة فى نيجيريا وغانا وأوغندا وزامبيا بشكل كبير فى فترات زمنية مختلفة بين عامى ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م، وقد كان للاضطرابات فى أسواق الأوراق المالية تأثيرات سلبية كبيرة على الميزانيات العمومية فى القطاعات المالية، وعلى الطلب الكلي، مع احتمال زيادة الفروض المتعثرة فى القطاع المصرفى ،وهو ما يؤدى إلى عواقب سلبية على الاستقرار المالى فى المنطقة، بالإضافة إلى صعوبات الحصول على تدفقات لرؤوس الأموال الدولية نتيجة ارتفاع علاوة المخاطر التى تدفعها البلدان الأفريقية فى أسواق راس المال الدولية نتيجة للأزمة، وقد تسبب ذلك فى انتكاسة خطيرة بالنسبة للتنمية فى المنطقة، حيث كان من

(1) Ernest Aryeetey and cherlesAckeh: **op. cit.**, P. 410.

(2) Shantayan Deverajand and Louis A. kasekende: "Africa and the global economics Crisis: Impacts, Policy Responses and Political economic, African Development review, (Oxford: Blackwell publishing ltd, vol. 23, No. 4, 2011),p. 425

المفترض توجيه هذه الأموال لتمويل تطوير لبنية التحتية، ودفع عجلة النمو [1].

(ب) القطاع المصرفي:

كان من المتوقع دائمًا أن تكون الأنظمة المصرفية هى القناة الرئيسية التى ستنتقل خلالها التأثيرات الأولية المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بحسب مدى التكامل العالمى لكل دولة، وكان من المتوقع أيضًا أن يتعرض الإقراض المصرفى الدولى للخطر خلال الأزمة من خلال حركة الأموال بين البنوك عبر الدول المختلفة. وقد عانى عدد من الدول التى شهدت نموًا سريعًا للائتمان فى السنوات الأخيرة السابقة على الأزمة من ارتفاعات قياسية فى القروض المتعثرة نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، إذ واجهت البنوك النيجيرية على سبيل المثال مشكلات فى الحصول على حدود التسهيلات التجارية والائتمانية فى الولايات المتحدة وأوروبا، وفى أغسطس عام ٢٠٠٩ م قام البنك المركزى فى نيجيريا بضخ الأموال فى النظام البنكي، وذلك عندما سجلت خمسة بنوك رئيسية خسائر بسبب القروض المتعثرة من جراء الإفراط فى الإقراض لقطاع الطاقة، وانهيار سوق الأوراق المالية[2].

كما أن البلدان التى لديها عدد كبير من البنوك المملوكة للأجانب، كانت هى الأكثر عرضة للتباطؤ المفاجئ فى الإقراض المصرفى العابر للحدود والناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتشمل البلدان الأفريقية التى لديها مثل هذه الملكية الأجنبية الكبيرة للمصارف بتسوانا، والرأس الأخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، وغينيا الاستوائية، وليسوتو، وزامبيا [3]، يضاف إلى ذلك أن القروض الخاصة بالتمويل العقارى قد انخفضت بشكل ملحوظ منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، وقد عزت البنوك ذلك إلى القلق بشأن المشهد الاقتصادي، كما انخفض الطلب على القروض طويلة الأجل بشكل كبير فى الربع

(1) Ernest Aryeatey and Charles Ackah; op. cit., P. 411.
(2) Abdul A. Dman ; op. cit., P. 7.
(3) Ernest Aryeeteg and chalesAckah: Op.cit., PP.411-412

الأخير من عام ٢٠٠٨م وقد فسر ذلك بتوقعات الشركات المنخفضة بشأن الطلب العالمى على منتجاتها كمصدرين[١].

(ج) الاستثمار الأجنبى المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر من العوامل المهمة والرئيسية التى ساعدت فى دفع عجلة النمو الاقتصادى فى أفريقيا، فخلال الفترة ما بين عامى ٢٠٠٠م، ٢٠٠٧م كانت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة هى أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجى للمنطقة، حيث تنامت من ٨,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠م إلى ٥٤.٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧م، أو بمقدار ستة أضعاف ونصف المساعدات الأجنبية العالمية التى تبلغ ٨,٥ مليار دولار[٢].

وقد وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ذروتها فى عام ٢٠٠٨م حيث بلغت ٣٢.٦ مليار دولار، وهو ما يتراوح بين ٢.٥٪ و ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فيما بين عامى ٢٠٠١ م، ٢٠٠٧م[٣]، وفى الوقت نفسه تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر حول الاقتصادات المصدرة للنفط فى أفريقيا، وربما لم يكن لها تأثير كبير فى كثير من الدول الأفريقية الأخرى، حيث تقلصت تلك التدفقات لرؤوس الأموال فى أفريقيا بشكل حاد، ويتوقع صندوق النقد الدولى أن ينخفض الاستثمار الأجنبى المباشر فى أفريقيا بنسبة ٢٦.٧٪ فى عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨م[٤]. فى حين عاودت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الارتفاع على المستوى العالمى فى ٢٠١١م بمعدل ١٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٠ من ١٣٠٩ بليون

(1) **Idem.**

(2) Alexis Arieff, et al., "The Global Economic Crisis: Impact on Sub-Saharan Africa and Global Policy Responses", **Congressional research service paper,** (Washington,D.C.: CRS Report for congress, No 7-5700, August 2009) ,p.7.

(3) Jose bramila – Macias and Isabella Massa: "The Global Financial Crisis and sub-Saharan Africa: The effects of slowing privet capital inflows on growth", **African Development Review,** (Oxford : Blackwell Publishers Ltd.,Vol. 22, No. 3, 2010) , PP. 376 – 377.

(4) **Idem.**

دولار فى عام ٢٠١٠ م إلى ١٥٢٤ بليون دولار فى عام ٢٠١١ م، على أن الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه إلى أفريقيا قد أستمر فى الهبوط منذ عام ٢٠٠٩م / ٢٠١٠ م وقد استمر ذلك الهبوط خلال عام ٢٠١١م، حيث تراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى أفريقيا من ٤٣,١ بليون دولار فى عام ٢٠١٠ إلى ٤٢,٧ بليون دولار فى عام ٢٠١١ م، بانخفاض قدره ٣,٣٪ فى عام ٢٠١٠ و ٢,٨٪ فى عام ٢٠١١ م و هو ما يقل عن ما كان متوقعًا من قبل صندوق النقد الدولى

ثانيًا : القنوات الحقيقية غير المباشرة:

أثرت حالة الركود الاقتصادى العالمى على أفريقيا من خلال مجموعة متنوعة من الآليات أو القنوات والتى تتضمن تراجع حجم التجارة الدولية، وهبوط تحويلات العاملين فى خارج القارة، والانخفاضات المحتملة فى حجم المعونة الأجنبية، وترتبط هذه القنوات بالاقتصاد الفعلى لأفريقيا.

(أ) قناة التجارة الدولية:

تعرضت التجارة الدولية منذ عام ٢٠٠٩ م لحالة انكماش بلغت ١١٪، وهو ما يعتبر الهبوط الأول فى حجم التجارة الدولية منذ عام ١٩٨٢ م، كما يعتبر الانخفاض الأكبر منذ منتصف الأربعينيات، ومن المتوقع أن تكون الاقتصادات المتقدمة هى أكثر الاقتصادات التى ستتضرر من هذا الهبوط، حيث إنه من المتوقع أن تهبط الصادرات العالمية بما يزيد على ١٣٪، بل من المتوقع أيضًا أن تشهد الدول الأفقر هبوطًا فى الصادرات بمقدار يزيد على ٦٪[1].

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين يشكلون معًا ٧٠٪ تقريبًا من حجم التجارة الأفريقية، لذا فإن الصادرات الأفريقية ستعانى من انخفاض الطلب العالمي، وعلى سبيل المثال، فلقد تضاءل إجمالى الصادرات الموجه

(1) Ibed, P. 377.

للولايات المتحدة الأمريكية من الواحد والأربعين دولة المؤهلة للحصول على منافع وفوائد التجارة بموجب قانون الفرص والنمو الأفريقى الأجوا(AGOA)[1] بمقدار ٦٣٪ فى النصف الأول من عام ٢٠٠٩م، وذلك مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٨م. وبينما تشكل حصة أفريقيا أقل من ٢٪ من حجم التجارة العالمية، فإن الاقتصادات الأفريقية تعتمد بشكل كبير على التصدير، مع انخفاض فى أسعار سلع التصدير الأفريقية الأساسية بشدة فى الأسواق العالمية بسبب هذه الأزمة العالمية[2]، وهو ما أثر بدوره على عائدات التصدير، والحساب الجارى الخارجي، والإيرادات الضريبية، ودخل القطاع العائلي، وقد كانت الدول المصدرة للنفط وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط هى الأكثر تأثرًا بالأزمة المالية العالمية، حيث أن هبوط أسعار النفط والعديد من السلع المعدنية، والذى امتزج بهبوط الطلب الخارجي، قد أدى إلى توجيه صفعة قوية للمنطقة، حيث إن أسعار البترول والمصادر الأخرى للوقود المعدني تمثل ٦٨٪ من الصادرات الأفريقية للعالم،وقد شكل ضغوطًا على الحسابات الجارية والمالية الحكومية فى تلك الدول[3].

ومن الجدير بالذكر أن غالبية دول المنطقة تعتمد اعتمادًا كبيرًا إما على إحدى السلع الأساسية أو على مجموعة محددة منها، أو على مجموعة من الصناعات البسيطة مما يجعلها أكثر تأثرًا بتقلبات الأسعار. وقد يلاحظ أن عددًا كبيرًا من الدول الأفريقية قبل الأزمة - بما فيها نيجيريا وزامبيا - قد استفادت كثيرًا من ازدهار أسعار السلع الأساسية وهى النفط الخام والنحاس على الترتيب بالنسبة لهاتين الحالتين ، لكن الاتجاه تغير بالنسبة لهما عندما بدأت أسعار هذه السلع فى الانخفاض، حيث انخفض سعر النفط من متوسط ١٠٠ دولار فى عام ٢٠٠٨م

(1) AGOA : **The African Growth and Opportunity Act.** Data available at http://www.agoa.info
(2) Shiv Bakrania and Brianluces: **op. cit.**, P. 7.
(3) Alexis Arieff: **Op. cit.**, P. 7.

إلى ٤٠ - ٤٥ دولارًا فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩م، وكما لوحظت انخفاضات كبيرة فى صادرات السلع وبشكل خاص فى جمهورية أفريقيا الوسطى (الخشب، والماس)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا (النحاس)، والجابون (المنجنيز)، إذ انخفض سعر النحاس على سبيل المثال بحوالى ٥٠٪ من عام ٢٠٠٨م وحتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩م، وهو ما أحدث ضررًا بالغًا فى نظام التصدير فى زامبيا، كما انخفض سعر الألومنيوم أيضًا بشكل حاد بأكثر من ٥٠٪، كما كانت هناك انخفاضات فى أسعار البن والقطن أيضًا[١]، ومن الجدير بالذكر هنا أنه يمكن أن يحدث المزيد من الانخفاض فى التجارة العالمية نتيجة ردة فعل الدول المختلفة للأزمة الاقتصادية من خلال فرض الحواجز التجارية الإضافية، حيث ستتعرض الدول الأفريقية لخطر نتيجة محاولات الدول المتقدمة مواجهة الأزمة من خلال تقييد الواردات، وحماية المنتجين المحليين[٢].

(ب) التحويلات المالية:

أصبحت التحويلات المالية فى العقد الأخير مهمة للغاية بالنسبة للعديد من الاقتصادات الأفريقية، بوصفها مصدرًا رئيسيًا للدخل الإضافي، كما أنها كانت أحد المصادر المهمة لمحاربة الفقر فى الدول الأفريقية[٣]، وقد وصل إجمالى التحويلات المالية إلى أفريقيا فى عام ٢٠٠٨م إلى ٣٨.٦١ مليار دولار، وهو ما يزيد على رقم عام ٢٠٠٧ م وهو ٢٣,١ مليار دولار، إذ زادت التحويلات الخاصة بالمهاجرين فى غانا مثلًا من حوالى ٤٤٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٩ م إلى ١,٨ مليار دولار و ١,٩ مليار دولار فى عامى ٢٠٠٧ م و ٢٠٠٨م على التوالي، وفى دول مثل غانا وكينيا وأوغندا ودول أخرى استفاد قطاع البناء والتشييد الذى يعد قطاعًا ذا عمالة كثيفة نسبيًا بشكل كبير من التحويلات المالية فى السنوات الأخيرة السابقة على الأزمة،

(1) Ernest Aryeetey and Charles Ackah: Op.cit., P. 414.

(2) Alex is Arieef: Op. cit., P. 8.

(3) Shiv bakrania and Brianlucos: Op.cit., P. 7.

وتشكل التحويلات المالية نحو ١٠٪ من إجمالى الإنفاق الاستهلاكى للأسر التى تتلقى تحويلات مالية فى أوغندا على سبيل المثال، كما أن تحويلات العاملين بالخارج تعزز من نمو القطاع الخاص من خلال تأثيرها على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصًا فى قطاع العقارات [١].

وفى حين كان من المتوقع أن يشهد مستوى التحويلات العالمية انخفاضا يتراوح ما بين ٥٪ إلى ٨٪ عن المستوى المقدر فى عام ٢٠٠٨م، والذى بلغت قيمته ٣٠٥ مليارات دولار وفقًا لما أورده البنك الدولي، ومن المتوقع أن تنخفض مستويات التحويلات فى أفريقيا بمقدار ٤,٤ ٪ فى عام ٢٠٠٩ م [٢],غير أن الواقع قد أثبت أن هذه التوقعات كانت متحيزة إلى أسفل حيث وصلت قيمة تحويلات العاملين إلى أفريقيا ٣٧٢ مليار دولار فى عام ٢٠١١ م و ٣٩٩ مليار دولار فى ٢٠١٢ م أى أن تلك التحويلات قد سجلت تراجع منذ عام ٢٠٠٩ م بنسبة ٥,٢ ٪ و سيكون الفقراء أكثر من سيشعر بتأثير الانخفاض فى تدفق التحويلات المالية، حيث إن الأسر التى تعتمد على التحويلات المالية قد لا تكون قادرة للوصول إلى أى موارد مالية بعد ذلك لكسب عيشها [٣].

(ج) المساعدات التنموية الرسمية:

تعتمد كافة الاقتصادات الأفريقية تقريبًا على تدفقات المعونات، وهناك عدد غير قليل من الدول الأفريقية مثل تنزانيا ورواندا تمثل المعونات ما يقرب من نصف ميزانيات التنمية لديها، وبالتالى فإن كثيرًا من الدول الأفريقية معرض لخطر انخفاض تدفقات المساعدات الأجنبية، وبخاصة الدول غير المصدرة للموارد الطبيعية، حيث تعتمد بشكل أساسى على الدول المانحة من أجل دعم ميزانياتها،

(1) Ernest Aryeetey and Charles A ckoh: **op. cit.**, P. 414.
(2) ShantayanenDevorazan and Louis Kasekende: **op. cit.**, P. 429.
* أنظر فى ذلك
(3) Subha Nagrajan: "Impact of Global Finanical Crisis Remittances on Remihances flows to Africa", **Development Research Brief** , (Tunis : African Development bank, Development Research Department,No. 4 , May 2009)

وبالمقارنة بمناطق الأخرى، فإن أفريقيا تتلقى أكبر قدر من إجمالى المساعدات الإنمائية الخارجية، بما فى ذلك تخفيف عبء الديون الدولية، حيث تلقت أفريقيا فى عامى ٢٠٠٦ م و ٢٠٠٧ م فقط ما يعادل ٢٧,١٩ مليار دولار تقريبًا فى شكل مساعدات إنمائية رسمية ثنائية (١).

وخلال قمة مجموعة الثمانى التى عقدت فى جلين إيجلز باسكتلندا فى عام ٢٠٠٥ م تعهد الأعضاء بمضاعفة المساعدات السنوية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠م ، وقد تعهدت بعض الدول مثل الولايات المتحدة بزيادة مبلغ المساعدات المقدمة بالدولار، فى حين التزمت الدول الأوروبية برفع نسبة الدخل القومى التى تنفق على مساعدات إفريقيا، وكانت المحصلة الإجمالية لالتزامات مجموعة الثمانى فى عام ٢٠٠٥ م هو ما يعادل زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية لأفريقيا بنحو ٢١,٤٨ مليار دولار سنويًا، وقد طالبت الحكومات الأفريقية من الجهات المانحة زيادة تدفقات المعونة من أجل المساعدة فى التخفيف من حدة تأثير الأزمة على اقتصاداتها المحلية، غير أن معظم المراقبين يعتقدون أن أعضاء مجموعة الثمانى ستقصر فى التزاماتها بزيادة المساعدات لأفريقيا، وقد يرجع ذلك بشكل أساسى إلى نقص المساعدات المقدمة من فرنسا وإيطاليا وألمانيا، حيث أثر الانخفاض فى الدخل القومى المتوقع للبلدان الأوروبية المانحة بشكل أساسى على القيمة الحقيقية لالتزاماتها المستهدفة تجاه أفريقيا، كما أنه من المتوقع أن يتأثر التدفق العالمى للمساعدات الخارجية على المدى المتوسط فى حالة استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمى (٢).

(د) السياحة:

تواجه الدول التى تعتمد على السياحة أيضًا انخفاضا فى عدد السياح، وبالتالى انخفاضا فى عائدات النقد الأجنبي، وتعد عائدات السياحة الدولية إيرادات مهمة

(1) Alexis Arief et al.:, op. cit., PP. 11 - 13
(2) Ernest Aryeetey and Charles Ackah: op. cit., PP. 415 – 416.

لدول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تمثل السياحة نحو ٤٪ من متوسط الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة لتسع وعشرين وجهة سياحية شهيرة فى أفريقيا مثل الرأس الأخضر، وموريشيوس، وناميبيا، وكينيا، وجزر سيشل، وتنزانيا، وأوغندا، حيث إن معدل النمو فى عدد السائحين القادمين إلى المنطقة قد تباطأ إلى ٤,٢٪ فى عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ ٧.٥٪ فى عام ٢٠٠٧ م وقد سجل كل من الرأس الأخضر وغامبيا انخفاضا فى عائدات السياحة فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، كما أن منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة تتوقع ركودًا فى السياحة الدولية، وتراجعًا طفيفًا بنسبة تتراوح مابين ١٪ إلى ٢٪.[1]

ثالثًا : القياس الاقتصادى لتأثير قنوات الاتصال على المستوى العام للتضخم فى الدول الأفريقية :

لاشك أن انفتاح الدول الأفريقية على الاقتصاد العالمى منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين قد ترك تأثيره على الأداء الاقتصادى داخل هذه الدول ، قد يكون بشكل إيجابى فى عديد من الحالات ، وبشكل سلبى فى حالات أخرى ، (حالة تعرض الاقتصاد العالمى للأزمات) ، ونستهدف فى هذا القسم قياس درجة تأثر اقتصادات هذه الدول بذلك الانفتاح ؛ وعلى ذلك سنعالج هذا الأمر فى ثلاثة نقاط: اختيار النموذج ، و مصادر البيانات وطريقة إعدادها ، ونتائج التقدير .

(أ) اختيار النموذج:

تعددت النماذج التى استخدمت فى علاج هذا الأمر، إلا أن هناك من النماذج النموذج الذى أستخدمه سبيجل فى عام ٢٠٠٨م (Spiegel:2008م)[2] فى

(1) **Ibed, P. 416.**

(2) Mark M. Spiegel:" Financial Globalization and Monetary policy Disciphline A survy with New Evidance from Financial Remotenewss " **Federal Reserve bank of sanfrancisco paper"**, (sanfrancisco : Federal Reserve bank of sanfrancisco, july 18,2008م)

دراسته المعنونة بعنوان

Financial Globalization and Monetary Policy Discipline A Survey with New Evidence From Financial Remoteness

ويرجع استخدامنا للنموذج المشار إليه لعدة أسباب ؛ أولها أن المتغير الذى يعبر عن تأثر دول القارة بعلاقاتها الخارجية - المتغير التابع - هو معدل التضخم ، ولا شك أن هذا المعدل يتأثر بمجموعه من العوامل قد يكون أهمها قدرة الدول الأفريقية على تكوين احتياطيات النقد الأجنبى ، (حالة الدول البترولية) ، أو قدرة هذه الدول على التعامل مع العالم الخارجى (حال الدول الأفريقية غير المصدرة للبترول) ، حيث تلجأ هذه الدول فى الكثير من الأحيان إلى سداد مدفوعاتها إلى العالم الخارجى من خلال الاقتراض، أضف إلى هذا أن النموذج إذ كان متغيره التابع يعبر عن مستوى التضخم ، وهو من الظواهر النقدية التى يفترض أن تجد أساسياتها فى الأداء العينى للاقتصاد ، فضلًا عن كونه يعبر بدقة عن ما يصيب الدخل الحقيقى من انخفاض سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الفرد ، وتعبر المتغيرات المستقلة فى هذا النموذج عن مدى انفتاح الدول الأفريقية على العالم الخارجى ، فضلًا عن ما تتبعه هذه الدول من سياسة مالية وعلى ذلك فإن النموذج كما ورد فى دراسة سبيجيل Spiegel ، يعبر عه بالشكل التالى :

$$Log(IR_i) = F\ (\ Int_i, TO_i, ForeignI_i, GovE_i, PS_i\ )$$

وتعتمد هذه الدالة بشكل أساسى على (٦) متغيرات هى :

- القيمة المطلقة لمتوسط معدل التضخم للدولة i (IR) كمتغير تابع.
- معدل سعر الفائدة الحقيقى للدولة i (Int).
- متوسط قيمة الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلى للدولة i (ForeignI).
- متوسط (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلى الإجمالى للدولة i (To).

- متوسط الإنفاق العام "الحكومى" كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى للدولة i (GovE).
- درجة الاستقرار السياسى للدولة i (Ps).

ويعد متغيرات (سعر الفائدة الحقيقى ، نمو الاستثمارات الأجنبية ، انفتاح التجارة ، الإنفاق العام الحكومى ، درجة الاستقرار السياسى) متغيرات مستقلة ومفسرة للمتغير التابع (متوسط معدل التضخم للدولة).

- وتعبر متوسطات معدل التضخم للدولة بالدالة التالية ، إذا ما تم صياغتها فى شكل دالة غير خطية ، للتعبير عن مدى مرونة المتغيرات المفسرة :

$$IR_{it} = A^{\alpha}.Int_{it}^{\beta 1}.ForeignI_{it}^{\beta 2}.To_{it}^{\beta 3}.GovE_{it}^{\beta 4}.Ps_{it}^{\beta 5}.e^{uit}$$

حيث أن :

IR_{it} = متوسط معدل التضخم للدولة i فى الفترة الزمنية (t).

A = الثابت .

$ForegnI_{it}$ = متوسط قيمة الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي.

Int_{it} = متوسط معدل الفائدة الحقيقى للدولة i فى الفترة الزمنية (t) .

To_{it} = درجة انفتاح الدولة i على العالم الخارجى فى الفترة الزمنية (t).

$GovE_{it}$ = متوسط الإنفاق العام للدولة i كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة الزمنية (t).

Ps_{it}- درجة الاستقرار السياسى للدولة i فى الفترة الزمنية (t).

e_{it} = الخطأ المتوقع ويشمل أيضًا المتغيرات العشوائية.

أما (α β_1,β_2 β_3,`4) تعبر عن مرونة المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم.

ونظرًا لأننا نستخدم المعادلة من خلال سلسة زمنية فيمكن كتابتها فى الشكل اللوغاريتمى على النحو التالى :

$$IR_i = \alpha + \beta_1 Int_i + \beta_2 ForeignI_i + \beta_3 To_i + \beta_4 GovE_i + \beta_5 Ps_i + e_i$$

(ب) مصادر البيانات وطريقة إعدادها :

اعتمد التحليل على استخدام بيانات ١٦ دولة أفريقية تم اختيارها على أساس تمثيل القارة الأفريقية ، انظر جدول رقم (١) بالملحق والذى يشتمل على أسماء الدول محل العينة ، وقام البحث باختيار دول ممثلة للشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط الأفريقى ، والدول البترولية وغير البترولية منها .

وتم الاعتماد على جمع وتحليل البيانات الخاصة ب (متوسط التضخم للدولة، ومعدل سعر الفائدة الحقيقى السنوى ، درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجى من خلال مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى ، ونسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى) ، وتم إضافة عنصر خاص بدرجة الاستقرار السياسى للدولة وهو بيان وصفى تم إعطاؤه قيمًا تتراوح بين (الصفر والواحد الصحيح) بحيث إن الدولة التى تتمتع بالاستقرار السياسى أعطت قيمة (١) والدولة التى لا تتمتع بالاستقرار السياسى مثلت بالقيمة (٠) .

وتم استخدام القيم خلال سلسلة زمنية اعتمدت على السنوات الميلادية وتغطى الفترة من (٢٠٠٠ م-٢٠١٠ م) واعتمدت الدراسة على بيانات كان مصدرها قاعدة بيانات البنك الدولى ، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولى ، وكانت بعض بيانات السلسلة غير متاحة وتم إكمال بيانات السلسلة الزمنية من خلال استخدام البرنامج الإحصائى SPSS.

كما تم استكمال البيانات غير المتاحة باستخدام أسلوب Mean Time series ويشتمل ملحق الدراسة على جداول الأرقام التى تمثل مدخلات النموذج ، وكذلك بيان

بعينة الدول الأفريقية التى استخدمت فى هذه التجربة .

(ج) نتائج التقدير:

يعبر جدول رقم (٤) عن النتائج المتحصلة من تشغيل النموذج باستخدام برنامج SPSS

جدول رقم (٤)

نتائج التقدير فيما يخص عينة من ١٦ دولة أفريقية

خلال الفترة (٢٠٠٠ م– ٢٠١٠م)

القيمة المطلقة لمعدل التضخم – متغير تابع

المتغير المستقل	المعامل المقدر B	القيم التائية T-Values	القيم الإحصائية Stat. Values	
معدل الفائدة الحقيقي	٠.٢٤-	-١,٥٢٨	٠.٧٢٦	R^2=
درجة انفتاح التجارة	٣.٣٦٩-	- ١,٤٠٩	١.٦٧	DW=
الاستثمار	٠.٣٣٩-	-١,٢١٣	٣.٩٧٩	F=
الإنفاق الحكومي	١.٢٠٦	٠,٠,٦٠٦		

ويتضح من هذه النتائج الآتى :

١- أن العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقية ومتوسط معدل التضخم هى علاقة عكسية حيث بلغت القيم الحدية المقدرة (-٠,٢٤) وهذه القيمة تعنى أن انخفاض معدل الفائدة الحقيقية بوحدة واحدة يصاحبه زيادة معدل التضخم بمقدار ٠,٢٤ وحدة، وهو الأمر الذى يخالف منطق النظرية الاقتصادية فى قواعدها العامة ، إلا أن هذا الأمر يمكن تفسيره بأن هناك متغيرات مفسرة أخرى لها أثر أقوى على المتغير التابع، ونقصد به المتغير الخاص بالإنفاق الحكومى على النحو الذى سيتم شرحه حالًا، و أن سعر الفائدة فى هذه الحالة يتم اللجوء إلى

تخفيضه بقرارات إدارية فى محاولة لاحتواء التضخم .

٢- كذلك فالعلاقة عكسية بين التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى و بين التضخم حيث إن انخفاض درجة الانفتاح التجارى على العالم وحدة واحدة تؤدى إلى زيادة التضخم.

٣- إن نمو معدل الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى يؤثر تأثيرًا سلبيًا فى معدل النمو فى التضخم حيث إنه لو زاد معدل النمو فى الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١٪ فإن النمو فى معدل التضخم سوف يقل بمقدار (٠.٣٣٩) ، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

٤- يمثل الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى العلاقة الطردية مع التضخم ففى حالة زيادة الإنفاق الحكومى بوحدة واحدة سيزيد التضخم بمعدل ١.٢٠٦ وحدة، وهذا أمر يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، فى حالة اللجوء لمخالفة القواعد الفنية فى إصدار النقود.

٥- نتيجة لأن درجة الاستقرار السياسى تم افتراضها بالنسبة لمعظم دول العينة بأنها تساوى الواحد الصحيح (مستقرة سياسيًا) فمعنى ذلك أن هذه النتائج ترتبط بأن الدولة مستقرة سياسيًا.(تحييد عنصر الاستقرار السياسى).

٦- كذلك فإن قيمة معامل التحديد (R2) مقبولة حيث تعنى أن حوالى ٧٣٪ من التغيرات فى معدل التضخم يمكن تفسيره والتنبؤ بها عن طريق المتغيرات المستقلة المستخدمة فى النموذج ، ونسبة ٢٧٪ الباقية ترجع لعوامل أخرى .

٧- ويشير معامل (DW) إلى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط التسلسلى حيث بلغت قيمته (١.٦٧) .

٨- وتشير قيمة (VIF- Variance Inflation Factor) إلى علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ويتبين من اختبار الارتباط أن القيمة أقل من ١٠ وهذا يعنى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة يؤثر على دقة المعادلة

المستخدمة فى التنبؤ.

٩- تم استخدام مستوى معنوية (٠,٠٥)

١- يمكن استخدام المعادلة التالية فى التنبؤ :

$$IR_i = 6.54 - 0.24\ Int_i - 0.339\ ForeignI_i - 3.369\ To_i + 1.206 GovE_i$$

وقد تم تشغيل النموذج على بيانات لعدد من الدول التى تمتلك بورصات فاعلة ثم تلا ذلك عدد آخر من الدول الأفريقية البترولية وكانت النتائج كالتالى :

يوضح الجدول رقم (٥) النتائج المتحصلة عن تشغيل النموذج على عينة من الدول الأفريقية التى تمتلك بورصات فاعلة.

obeikandl.com

جدول رقم (٥)

نتائج التقدير لعينة من الدول التى تمتلك بورصات فاعلة

خلال الفترة (٢٠٠٠ م – ٢٠١٠ م)

القيمة المطلقة لمعدل التضخم – متغير تابع.

المتغير المستقل	المعامل المقدر B	القيم التائية T-Values	القيم الإحصائية Stat. Values	
معدل الفائدة الحقيقي	٠,٩١٩-	١,٩١٣-	٠,٦١٧	R^2=
درجة انفتاح التجارة	٥,٠٤٣-	٢,٨١٠	٢,٢	DW=
الاستثمار	٠,٤٧١	١,٠٥٦	٢,٤١٨	F=
الإنفاق الحكومي	٠,٨٦٧	٠,٢٩٤		
المقدار الثابت	٩,١٢٧	٢,٩٨٠		

ويتضح من هذه النتائج الآتى :

١- أن العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقية ومتوسط معدل التضخم هى علاقة عكسية حيث بلغت القيم الحدية المقدرة (-٠,٩١٩) ، أى أنه مع انخفاض معدل الفائدة الحقيقية وحدة واحدة فإن معدل التضخم يزداد بمقدار ٠,٩١٩ وحدة، ولا يختلف التفسير هنا عن ما سبق إيضاحه فى تفسير جدول رقم (٤).

٢- كذلك فالعلاقة عكسية بين التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى و بين التضخم حيث أن انخفاض درجة الانفتاح التجارى على العالم بنسبة ١٪ تؤدى إلى

زيادة التضخم بنسبة (٠٤٣ , ٥).

٣- أن نمو معدل الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى يؤثر تأثيرًا إيجابيًا فى معدل النمو فى التضخم حيث إنه لو زاد معدل النمو فى الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وحدة واحدة فإن النمو فى معدل التضخم سوف يزيد بـ٤٧١ , ٠ من الوحدة.

٤- يمثل الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى العلاقة الطردية مع التضخم ففى حالة زيادة الإنفاق الحكومى بمعدل (١٪) سيزيد التضخم بمعدل (٠ , ٨٦٧).

٥- نتيجة لأن درجة الاستقرار السياسى تم افتراضها بالنسبة لمعظم دول العينة بأنها تساوى الواحد الصحيح (مستقرة سياسيًا) فمعنى ذلك أن هذه النتائج ترتبط بأن الدولة مستقرة سياسيًا.(تحييد عنصر الاستقرار السياسى).

٦- كذلك فإن قيمة معامل التحديد (R^2) مقبولة حيث تعنى أن حوالى ٦٢ ٪ من التغيرات فى معدل التضخم يمكن تفسيره والتنبؤ بها عن طريق المتغيرات المستقلة المستخدمة فى النموذج ، ونسبة ٣٨٪ الباقية ترجع لعوامل أخرى .

٧- ويشير معامل (DW) إلى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط التسلسلى حيث بلغت قيمته (٢٠٤ , ٢) .

٨- وتشير قيمة (VIF- Variance Inflation Factor) إلى علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ويتبين من اختبار الارتباط أن القيمة أقل من ١٠ وهذا يعنى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة يؤثر على دقة المعادلة المستخدمة فى التنبؤ.ويلاحظ ان المتغير الخاص بدرجة انفتاح الدولة على العالم الخارجى بلغت القيمة ٤ , ١٨ (يرجع السبب إلى ارتباط بين هذا العامل وغيره من العوامل أو بسبب صغر حجم البيانات).

٩- تم استخدام مستوى معنوية (٠١ , ٠) .

ويبين الجدول رقم (٦) نتائج تشغيل البرنامج على عينة من الدول الأفريقية البترولية

جدول رقم (٦)

نتائج التقدير لعينة من الدول البترولية

خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠ م)

القيمة المطلقة لمعدل التضخم – متغير تابع

المتغير المستقل	المعامل المقدر B	القيم التائية T-Values	القيم الإحصائية Stat. Values	
معدل الفائدة الحقيقي	٠,١٨٠	١,٠٠٢	R^2=	٠,٢٨
درجة انفتاح التجارة	٢,٧٨٨	٠,٣٦٣	DW=	٠,٥٦
الاستثمار	٠,٥٨٨-	١,١٠٩-	F=	,590
الإنفاق الحكومي	٠,٠٠٥	٠,٠٠١		
المقدار الثابت	٤,١١١-			

ويتضح من هذه النتائج الآتى :

١- أن العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقية ومتوسط معدل التضخم هى علاقة موجبة حيث بلغت القيم الحدية المقدرة (١٨٠ , ٠) وهذه القيمة تعنى أنه لو زاد معدل الفائدة الحقيقية وحدة واحدة سيصاحب ذلك زيادة التضخم بمقدار ١٨ , ٠ من الوحدة.

٢- كذلك فالعلاقة طردية بين التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى و بين التضخم حيث أن زيادة درجة الانفتاح التجارى على العالم وحدة واحدة تؤدى إلى زيادة التضخم بنسبة ٨ , ٢ وحدة.

٣- أن نمو معدل الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى يؤثر تأثيرًا سلبيًا فى معدل النمو فى التضخم حيث إنه لو زاد معدل النمو فى الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وحدة واحدة فإن النمو فى معدل التضخم سوف يقل بمقدار ٥٨٨ , ٠ من الوحدة، وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية .

٤- يمثل الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى العلاقة الطردية مع التضخم ففى حالة زيادة الإنفاق الحكومى بوحدة واحدة سيزيد التضخم بمقدار ٠٠٥ , ٠ من الوحدة.

٥- كذلك فإن قيمة معامل التحديد (R^2) ضعيفة حيث تعنى أن حوالى ٢٨ ٪ من التغيرات فى معدل التضخم يمكن تفسيرها والتنبؤ بها عن طريق المتغيرات المستقلة المستخدمة فى النموذج ، ونسبة ٧٢٪ الباقية ترجع لعوامل أخرى .

٦- ويشير معامل (DW) إلى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط التسلسلى حيث بلغت قيمته (٠,٠٥٦) .

٧- وتشير قيمة (VIF- Variance Inflation Factor) إلى علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ويتبين من اختبار الارتباط أن القيمة أقل من ١٠ وهذا يعنى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة يؤثر على دقة المعادلة المستخدمة فى التنبؤ.

٨- تم استخدام مستوى معنوية (٠١ , ٠) .

المبحث الثالث
انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات الأفريقية

من المفارقات أن الأزمة العالمية حدثت فى الوقت الذى كان فيه العديد من الاقتصادات الأفريقية يشهد بدايات التحسن فى أدائه الاقتصادى بعد سنوات طويلة من اتباع سياسات اقتصادية فاشلة، وكان معظم الاقتصادات الأفريقية قد تتمتع بالفعل بنمو اقتصادى قوى لما يقرب من عقد من الزمان حتى وقوع الانهيار الاقتصادي، وقد استمر متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى أفريقيا فوق الـ ٥٪ منذ عام ٢٠٠٠م، كما زادت تدفقات رؤوس الأموال من ١٧,١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢ م إلى ٨١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ م ، ويرجع ذلك لعدد من العوامل التى ساهمت فى تعزيز جاذبية المنطقة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث ارتفع صافى الاستثمارات الأجنبية لمباشرة تدريجيًا من ١٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤ إلى حوالى ٣٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧م، كما انتعشت تدفقات حصص الأوراق المالية حيث بلغت قيمتها ١٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦م، وتوسعت الأنشطة المصرفية الدولية بشكل كبير [1].

إلا أنه وبالرغم من تحسن أداء الاقتصادات الأفريقية عن ذى قبل، إلا أنها فى أغلب الحالات لم تقم بتعزيز المؤسسات والهياكل اللازمة لإحداث تنمية مستدامة مما يعنى أنها عرضة للصدمات الخارجية بشكل عنيف، وهو ما أدى إلى تعرضها لعدد كبير من الصدمات فيما مضى بدءًا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذى حدث منذ مطلع عام ٢٠٠٧ م وحتى منتصف عام ٢٠٠٨م ، والذى كانت له تداعيات خطيرة على التغذية، والأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادى الكلي، والأمن

1) Ernest Aryeetey and Charles Ackah, op.cit., P. 407.

السياسي، ثم ما تلا ذلك من صدمة الارتفاع السريع لأسعار النفط، والتى أثرت بشدة على الحسابات الجارية فى العديد من الدول النامية بما فيها الدول الأفريقية غير المصدرة للنفط، ثم ما لبثت أن برزت الأزمة المالية العالمية الحالية ٢٠٠٨م فى ظل هذه البيئة غير المستقرة.

وقد نجمت آثار عدة عن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية ٢٠٠٨م أثرت على جميع الاقتصادات الأفريقية، حتى وإن كان المتوقع فى البداية أن تكون تلك التأثيرات طفيفة، إلا أن هذا الانهيار الاقتصادى كانت له آثاره الملموسة على العديد من الاقتصادات الأفريقية، التى ربما تكون أكثر تضررًا من العديد من المناطق الأخرى، وإن كانت هناك اختلافات كبيرة بين دول القارة فيما يتعلق بمدى وطبيعة تأثرها بالأزمة تبعًا للظروف الأولية التى كانت تواجهها كل دولة فى بداية الأزمة الأخيرة، وسرعة استجابة الحكومات لها.

ويناقش هذا المبحث الانعكاسات المختلفة للأزمة المالية العالمية على الاقتصادات الأفريقية، حيث يلقى أولاً نظرة عامة على الأداء الاقتصادى فى أفريقيا إبان فترة الأزمة، ثم يعرض الآثار المختلفة للأزمة على الاقتصاد الأفريقي.

أولاً: نظرة عامة على الأداء الاقتصادى فى أفريقيا إبان فترة الأزمة:

شهدت القارة الأفريقية نموًا اقتصاديًا قويًا منذ بداية عام ٢٠٠٠ م وحتى منتصف عام ٢٠٠٨م مدفوعًا – إلى حد كبير – بارتفاع الطلب الخارجى على السلع الأولية وبخاصة النفط، والمعادن، مع زيادة تدفقات رأس المال الخاص، بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى المباشر، والتحويلات المالية، وتدفقات الحافظة بين عامى ٢٠٠٣ م و ٢٠٠٧م ، بالإضافة إلى تحسين إدارة الاقتصاد فيما يتعلق بالأنظمة المصرفية، أو آليات المراقبة، أو القيود المالية التى أدت إلى تخفيض معدلات التضخم، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتعزيز الاستقرار السياسي، كما أسهمت برامج تخفيف عبء الديون فى تحسين الأوضاع الاقتصادية فى القارة، مع انخفاض معدل الصراعات المسلحة منذ بداية العقد الحالى مما جعل بعض البلدان فى المنطقة

أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي ، وقد أدى ذلك كله إلى تحقيق أفريقيا لأعلى معدلات نمو خلال السنوات الثلاثين الماضية، بل إن القارة أصبحت ضمن أسرع المناطق نموًا في العالم، وذلك حينما سجل نمو الناتج المحلى الإجمالى بها ٥٪ أو أكثر في الأعوام من ٢٠٠١ م وحتى ٢٠٠٨م، ورغم أن هذا النمو كان منتشرا على نطاق واسع، إلا أنه كانت هناك اختلافات في معدلات النمو فيما بين المجموعات الفرعية، وبين البلدان المختلفة، حيث شهدت الدول المصدرة للنفط معدلات نمو وصلت في المتوسط إلى ٥,٧٪ في الفترة من ٢٠٠٠ م إلى ٢٠٠٨م ، بينما سجلت الدول المستوردة للنفط معدلات نمو وصلت في المتوسط إلى ٤,٥٪ عن نفس الفترة.

الشكل رقم [٤]

النمو الاقتصادى فى أفريقيا

معدل التغير فى الناتج المحلى الإجمالي

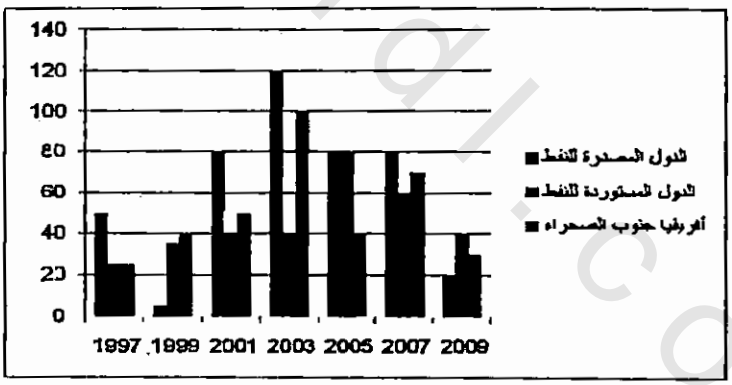

Source: **International Monetary Fund, Sub-saharam Africa Regional Economic Outlook Database, April 2009,** (Washington, D.C. : International Monetary Fund, 2009)

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية للنمو الاقتصادى فى تلك الفترة، فإن أفريقيا قد فشلت فى زيادة الدخل بما يكفى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العديد من الاقتصادات الأفريقية لا تزال تعتمد على صادرات السلع الأولية مما جعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، بالإضافة لانتشار الفساد والتدهور البيئي، مع فشل الدول الأفريقية فى استخدام عائداتها المرتفعة من مواردها الطبيعية فى زيادة الإنتاجية أو تحسين الخدمات الاجتماعية، وقد انعكس ذلك بالضرورة على معدلات الفقر فى أفريقيا مقارنة بغيرها من الدول، فإذا ألقينا نظرة طويلة المدى نجد أن معدلات الفقر العالمى - والتى تقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكى فى اليوم - تنخفض منذ خمسينيات القرن الماضي، غير أن توزيع هذا الانخفاض عبر المناطق لم يكن متساويًا، وبخاصة فى أفريقيا التى خفضت معدلات الفقر بشكل هامشي فقط، بينما كان الحد من الفقر فى شرق آسيا، وبخاصة فى الصين كبيرًا، غير أنه يجدر بنا ملاحظة أن معدل الفقر فى أفريقيا قد انخفض من ٥٨٪ إلى ٥٠٪ فى الفترة من ١٩٩٥ م إلى ٢٠٠٥م، وهى بالتحديد الفترة التى شهدت خلالها القارة نموًا سريعًا نسبيًا [1]. وفيما يتعلق بانعدام المساواة فى الدخل عبر البلدان المختلفة، تقارب دخل كل من الصين والهند مع دخل الولايات المتحدة منذ الثمانينيات، وفى المقابل اتسعت فجوة الدخل بين أفريقيا والولايات المتحدة فى الفترة من عام ١٩٨٠ م إلى عام ٢٠٠٠م.

وثمة إجماع متنام بأن الأزمة المالية العالمية، والتباطؤ الاقتصادى الذى صحبها، قد جعلا الموقف الاقتصادى فى أفريقيا أسوأ كثيرًا، وتسبب فى توليد تحديات خطيرة جدًا بالنسبة للدول الأفريقية وبخاصة الدول الأكثر فقرًا منها، فعشية الأزمة المالية العالمية لم تكن لدى غالبية الاقتصادات الأفريقية سوى روابط محددة

(1) Ibed, P. 423.

بالنظام المالى العالمي، ورغم أن الأزمة انتشرت سريعًا عبر اقتصاديات أخرى متقدمة، إلا أنها تركت معظم الدول الأفريقية دون تأثير سريع، إلى حد ما، باستثناء بعض الدول الأفريقية متوسطة الدخل مثل جنوب أفريقيا وموريشيوس، وحتى الدول التى اتسمت بوجود قوى للبنوك الأجنبية لم تكن قد جمعت ديونًا كبيرة من القطاع الخاص الخارجي، وبالتالى تجنبت تدهور مراكز صافى الاستثمار الذى ميز بعض اقتصادات الأسواق الأوروبية (١).

ورغم ذلك نجد أن تقديرات النمو الخاصة بصندوق النقد الدولى لعام ٢٠٠٩ م قد أظهرت التأثيرات على القارة الأفريقية بشكل واضح، حيث يوضح بحث صندوق النقد الدولى أن نسبة تباطؤ ١٪ فى النمو العالمى قد أدت فى السابق إلى تباطؤ بحوالى ٠,٥ نقطة فى دول أفريقيا جنوب الصحراء (٢)، وقد تكون الآثار أكثر وضوحًا هذه المرة ؛لأن الحد من الائتمان العالمى يزيد من أثر التباطؤ مما يؤدى إلى تفاقم المخاطر بالنسبة لتمويل التجارة وتدفقات رؤوس الأموال الأخرى ، ويشير أداء الكثير من الدول الأفريقية إلى التأثر بشكل كبير بالانهيار الاقتصادى العالمي، بأشكال متعددة، وفقًا لكل اقتصاد على حدة، حيث تتباين الظروف الأولية عبر المنطقة بشكل كبير، حيث أن بعض الدول يتمتع بدرجة مرونة أعلى من الدول الأخرى فيما يتعلق بالتكيف مع الصدمات (٣).

فمع بداية الأزمة تعثر النمو الاقتصادى فى العديد من الاقتصادات فى المنطقة، وكان من المتوقع إجمالا أن تحد الأزمة من النمو الاقتصادى فى أفريقيا فى عام ٢٠٠٩ م بنسبة ٢ إلى ٤ نقطة مئوية، وبالنسبة للاقتصادات الأفريقية الفردية فقد كان من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادى فى عام ٢٠٠٩ م بأكثر من ٤ نقطة

(1) **Idem.**

(2)International Monetary Fund: "The implication of the global financial crisis for low income countries" **IMF Multimedia services division.**(Washington,D.C. : International Monetary Fund, 2009)

(3) Ernest Aryeetey Charles Ackah; **op. cit.**, PP 408 – 409.

مئوية فى أنجولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية والسودان، بينما بالنسبة لمصر، وكينيا، والرأس الأخضر، ونيجيريا، وأثيوبيا، وتونس، وناميبيا وموزمبيق، وسيراليون، وليسوتو، وغانا، وجمهورية الكونغو فقد كان من المتوقع أن ينخفض النمو بين ٢ و ٣ نقطة مئوية فى عام ٢٠٠٩م، وبالنسبة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كلها انخفض متوسط النمو من ٦.٥٪ فى الفترة من ٢٠٠٢/ ٢٠٠٧ م و ٥,٥٪ فى عام ٢٠٠٨م ليصل إلى ١٪ فقط فى عام ٢٠٠٩م، بعد نحو عقد من الأداء الاقتصادى القوى، وقد أدى ذلك لانخفاض نصيب الفرد من الدخل فى المنطقة بنسبة ١٪ تقريبًا[١].

وقد شهدت الفترة بين عامى ٢٠٠٨م/٢٠٠٩ م الكثير من المتغيرات، ففى حين حافظت بعض الدول الأفريقية على معدلات نمو مرتفعة نسبيًا لم تستطع دول أخرى ذلك، وقد ترجم هذا تباطؤ فى معدلات النمو إلى تباطؤ فى معدل الحد من الفقر فى المنطقة، حيث ارتفعت أعداد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بمقدار ٧ ملايين نسمة إضافية فى عام ٢٠٠٩م، و ٣ ملايين آخرين فى عام ٢٠١٠م[٢]، و وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠ فى دول أفريقيا إلى ١,٢٪، بينما كانت هذه النسبة ٣٪ فى شمال أفريقيا[٣].

ومما يثير الدهشة أن أفريقيا الفقيرة قد تأثرت بهذا الشكل الكبير من جراء الأزمة رغم أنها بعيدة – إلى حد ما – عن المراكز المالية العالمية، ورغم عدم انخراطها بشكل مباشر فى المعاملات الدولية، إلا أن الانخفاض فى دخول الدول الأفريقية هو بالأساس، نتيجة لثلاث مجموعات متضافرة من الصدمات هى : أزمة الغذاء، وارتفاع أسعار النفط، والأزمة المالية العالمية، وقد أصبحت أزمة الغذاء تشكل

(1) Idem.

(2) Ibed.,P. 410.

(٣) النسب محسوبه بواسطة الباحثة باستخدام بيانات . African Development Indicators, 2011

خطورة كبيرة بالنسبة لغالبية الدول الأفريقية لأنها مستورد صرف للغذاء. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى المزارعين الأفارقة يشترون المواد الغذائية الأساسية، ومن هذا المنطلق فهم لا يستطيعون حتى الاستفادة من فرصة ارتفاع الأسعار، والتى يمكن بسهولة أن تعزى إلى القيود الهيكلية المختلفة، بما فى ذلك ارتفاع أسعار الأسمدة والمواد الأولية المستوردة، وصعوبة الحصول على الائتمان، وضعف فرص الوصول إلى الأسواق، وقد عانت دخولهم بسبب انخفاض الطلب على منتجاتهم، وانخفاض التحويلات المالية فى بعض الحالات، ثم تفاقمت مشكلاتهم مع تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، والتى كانت فيما سبق عاملًا رئيسيًا وراء تراجع معدلات الفقر فى المنطقة(١).

ثانيًا :تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات الأفريقية:

سوف نعرض لأثر الأزمة على عدد من المؤشرات الاقتصادية وهى :

(١)معدلات النمو:

من وجهة نظر مقارنة يبدو أن أفريقيا صامدة أمام هذه الأزمة بشكل جيد مقارنة بمناطق أخرى، وبتاريخها السابق، فخلال هذا الركود العالمى احتفظت القارة بأحد أعلى معدلات النمو فى العالم، مع انخفاض الناتج الفعلى فى ست دول فقط من أصل واحد وخمسين بلدًا أفريقيا فى عام ٢٠٠٩م، وبعكس الدول المتقدمة حيث انتشرت الأزمة بشكل واسع عبر القنوات المالية بفعل العدوى، وتقييد شروط الائتمان، فقد تأثرت أفريقيا فى الغالب من خلال القنوات الحقيقية مثل الصادرات، والاستثمار الأجنبى المباشر، والمساعدات والتحويلات المالية، و لكن رغم أن الأزمة ضربت أفريقيا بشكل متأخر بما أدى إلى تجنيبها الإصابة بالركود، إلا

(١) انظر أيضًا:

- Jean Claude Maswana: "Global Financial Crisis and recession: Impact on Africa and Development prospects", **Japan International Co operation Agency, Task Force on Africa Meeting, Pretoria, South Africa, Jul 9 – 10, 2009.**

أن حجم الصدمة الخارجية التى تحتاج لامتصاصها ضخم، وقد يكون ذا أثر طويل الأمد [١].

وقد هبط معدل نمو الناتج من ٥,٦٪ فى المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨م ليصل إلى ٢.٥٪ فى عام ٢٠٠٩م، كما أن تنبؤات بنك التنمية الأفريقى تشير إلى أن النمو الفعلى للناتج المحلى الإجمالى للقارة سيصل إلى ٤,٢٪ فى عام ٢٠١٠م، وسيزيد ليصل إلى ٥.٢٪ فى عام ٢٠١١ م مدعومًا بالتعاون العالمي، واستجابات السياسات المحلية [٢]. وفى واقع الأمر فأن متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى القارة خلال الفترة من ٢٠٠٧ م وحتى ٢٠١٠ م هو ما يعادل ٤,٢٪، فى حين كانت هذه النسبة فى أفريقيا جنوب الصحراء هى ٣,٨٪ [٣]. وكان إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى أفريقيا جنوب الصحراء فى السنوات ٢٠١٠ م، ٢٠١١ م هو ٥,٤ ، ٥,٢ ، ٥,٨ بلايين دولار على التوالى كما يتضح من جدول رقم(٨).

الآثار المتباينة على النمو عبر الدول:

تتفاوت معدلات النمو بين المجموعات المختلفة، وفيما بين الدول الأفريقية، ولما كانت الأزمة التى يمر بها الاقتصاد الأفريقى هى عبارة عن صدمة خارجية، فليس من المستغرب أن تكون الدول الأكثر انفتاحًا على التجارة وتدفقات رأس المال، والأسرع نموًا فى عام ٢٠٠٨م هى الأكثر معاناة فيما يتعلق بانخفاض معدلات النمو، وبالتالى تظهر تقديرات بنك التنمية الأفريقية أن هناك مجموعتين من الدول التى تكبدت أكبر حصة من الخسائر هما الأسواق الصاعدة ، والدول

(1) **African Devlopment Indicators 2011.**

(2)Zuzana Brixiova, et al.,: "Africa Rebounding when and how to exit from Crisis intervention Policies", **African Development Bank Paper for the policy briefs on the financial crisis,**(Tunis : African development Bank, No. 4/2010 , 2010) , P. I, http://www.afdb.prg

(3)**Idem.**

الغنية بالموارد [1].

ونجد أنه وفى بتسوانا التى تمثل واحدة من أبرز قصص النجاح فى أفريقيا، أنهار معدل النمو من ٧,٣٪ فى عام ٢٠٠٨م، وهبط إلى ٢,٩٪ فى عام ٢٠٠٩م، حيث تعرضت بتسوانا لصدمة شديدة نسبت إلى عدم تنوع صادراتها.

كذلك انهارت عائدات مصدرى النفط أيضًا فى دول مثل أنجولا وغينيا الاستوائية حيث هبط معدل النمو من ١٤٪ فى عام ٢٠٠٨م إلى جمود فى عام ٢٠٠٩ م فى أنجولا، ومن ١٢٪ فى عام ٢٠٠٨م بالموجب إلى سالب ٤.١٪ فى عام ٢٠٠٩ م فى غينيا الاستوائية . وفى ظل تراجع أسعار الغذاء والنفط تعرضت الدول المصدرة للنفط لصدمات أخف فيما يتعلق بشروط التبادل التجاري، فقد خفف هبوط أسعار السلع من الضغط على الحسابات الجارية، وميزانيات القطاع العائلى فى الدول المعتمدة اعتمادًا كبيرًا على الواردات الزراعية وواردات الوقود مثل سيراليون - كما تأثرت جنوب أفريقيا بشكل خاص تأثرًا شديدًا بالأزمة العالمية باعتبارها أحد الأسواق الأفريقية الصاعدة، وقد تأثرت من خلال التوقفات المفاجئة لتدفقات رأس المال وانكماش الطلب [2].

وعند إجراء تحليل على أساس مستويات الدخل، نرى أنه من المتوقع أن تشهد الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع تقلصًا للناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥٪ وهو ما يمثل هبوطًا بمقدار ٥٪ عن معدل النمو فى عام ٢٠٠٨م الذى كان ٤,٥٪، ويقود هذا التدهور إلى حالة من الانكماش فى دول مثل جنوب أفريقيا وبتسوانا وجزر سيشل، أما الدول ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط فيتوقع أن يكون أداؤها أفضل بكثير، حيث سيصل النمو بها إلى ٣,٨٪ فى عام ٢٠٠٩م، ومع ذلك فإن هذا يمثل هبوطًا كبيرًا بمقدار ٢,١٪ نقطة مقارنة بعام ٢٠٠٨م، وبالتالى سوف

(1)African Development Bank; "Macroeconomic Impacts of Global Financial and Economic Crisis : Country Evidence from Africa", **Development research department,** (Tunis : African Development Bank:, September 2009)
http//www.afdb.org

(2) Shantayanan Deverajan: **op. cit.**, P. 427.

تشهد الدول منخفضة الدخل والضعيفة أقل معدلات للهبوط، وذلك بسبب تكاملها المحدود فى الاقتصاد العالمي [١].

(٢) التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى:

بالنسبة للأثر على الميزان التجارى:

لما كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد انتقلت إلى أفريقيا فى شكل صدمة خارجية هائلة بسبب عدم تنوع اقتصادها واعتمادها بشكل كبير على التصدير والمعونات، لذا فقد كانت القناة الفعلية الأكثر أهمية فى انتقال هذه الصدمة هى قناة التجارة، فحين تسبب الركود العالمى فى نقص الطلب على الواردات فى الدول المتقدمة متسببًا فى هبوط معدلات التبادل التجارى كان ذلك يعنى أن قارة أفريقيا من المرجح أن تفقد ٣٠٪ من عائدات التصدير فى عامى ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩ م بسبب الصدمة الخارجية، ورغم بعض التخفيضات فى فواتير الاستيراد إلا أن الميزان التجارى الإجمالى فى عام ٢٠٠٩ م قد شهد تدهورًا كبيرًا، وقد شهد الكثير من الدول صدمة مضاعفة من خلال تدهور الحساب الجارى والتوازنات المالية [٢].

ويوضح الجدول التالى رقم [٧] نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ٢٠٠٦ م وحتى ٢٠٠٩م.

(1) Idem.
(2) Ibed, P. 428.

جدول رقم [٧]

الصادارت والواردات والميزان التجارى للقارة الأفريقية

كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال سنوات الأزمه

		دول القارة الأفريقية	أفريقيا جنوب الصحراء	شمال افريقيا
الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي	٢٠٠٦	٣٦,٩	٣٣,٣	٤١,٨
	٢٠٠٧	٣٧,١	٣٣,٨	٤١,٥
	٢٠٠٨	٣٩,٢	٣٦	٤٣,٤
	٢٠٠٩	٣٠,٧	٢٩,٨	٣٢,١
	المتوسط	٣٦	٣٣,١	٣٩,٤
الواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي	٢٠٠٦	٣٣,٨	٣٥,٣	٣١,٧
	٢٠٠٧	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٥
	٢٠٠٨	٣٩	٣٩,٢	٣٧,٩
	٢٠٠٩	٣٤,٧	٣٣,٥	٣٦,٦
	المتوسط	٣٦	٣٦	٣٥
الميزان التجارى	٢٠٠٧	١,٤	(٢,٤)-	٦,٥
	٢٠٠٨م	٠,٢	(٣,٨)-	٥,٥
	المتوسط	(٤)-	(٣,٧)-	(٤,٥)-

المصدر: بيانات African Development Indicators 2011 Word Bank

* والمتوسطات محسوبة بواسطة الباحثة.

وبما أنه من المرجح أن تنخفض معدلات التبادل التجارى الخاصة بمصدرى النفط فى أفريقيا بنسبة ٢٩٪ بين عامى ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩ م فإن توازناتها الخارجية كانت الأكثر تأثرًا بالأزمة، ومن المتوقع أن تسجل عجزًا نسبتة ١,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يمثل تدهورًا كبيرًا بعد فائض نسبته ١١٪ فى عام ٢٠٠٨م، كما أن الدول المستوردة للنفط أيضًا ستشهد تراجعًا فى قيمة صادراتها فى عامى ٢٠١٠ م ،٢٠١١ م ، فعلى سبيل المثال،تراجعت قيمة صادرات موزمبيق بحوالى ٣٠٪ فى عام ٢٠١٠ م مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٨م، ويرجع ذلك إلى هبوط الطلب على الألومنيوم، ورغم أنهيار الأسعار بحوالى ٥٪، فقد انخفضت كميات الألومونيوم المصدرة من موزمبيق بالفعل بنسبة ١٠٪ فى عام ٢٠٠٨م بسبب تخفيضات الطاقة، والانخفاض الحاد فى قيمة الرند (عملة جنوب أفريقيا).

كما شهدت الدول المصدرة للبن فى شرق أفريقيا مثل أثيوبيا وكينيا وأوغندا انخفاضا فى الصادرات، حيث هبطت أسعار البن بحوالى ٤٠٪ عما كانت عليه فى عام ٢٠٠٨م[1].

ويوضح الجدول رقم [٨] مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لعدد من الدول الأفريقية المختارة.

أسعار الصرف وتراكم الاحتياطى الأجنبي:

بسبب مجموعة من العوامل المجتمعة وهى تدفقات المحافظ، والانخفاضات الحادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر، وعائدات التصدير، والزيادة الحادة فى قيمة الواردات كل ذلك شكل ضغطًا على أرصدة الحساب الجارى وأسعار الصرف، وهو ما أدى إلى تخفيض أسعار صرف العديد من عملات الدول الأفريقية فى مقابل الدولار، ويؤدى تخفيض قيمة العملة إلى نتيجتين رئيسيتين؛ الأولى نتيجة سلبية من خلال زيادة خدمة الدين الخارجي، ورفع تكاليف الاستيراد،والثانية

(1) Ibed, P.428

نتيجة إيجابية حيث تزداد الضرائب الجمركية المحصلة، غير أنه من المرجح أن تكون النتيجة الإجمالية نتيجة سلبية فى معظم الحالات، فقد عانت أسواق العملات الأجنبية فى العديد من الدول الأفريقية من ضغط هائل منذ بداية الأزمة إذ خسرت أنجولا ونيجيريا وموريشيوس وزامبيا أكثر من ١٥٪ من احتياطياتها منذ سبتمبر ٢٠٠٨م إلى أوائل عام ٢٠٠٩م، كما تعرضت جنوب أفريقيا،على سبيل المثال، إلى انخفاض حاد فى سعر الصرف الحقيقي، حيث أصبح الرند محاصرا بسبب تدفقات كبيرة للمحافظ، كما فقدت عملة غانا (السيدي) قيمة كبيرة أمام اليورو والدولار منذ عام ٢٠٠٨م ، حيث تدهورت العملة بنسبة ٤٥٪ فى الفترة من أكتوبر ٢٠٠٨م إلى أكتوبر ٢٠٠٩ م وهو ما أثر على حجم الاحتياطى من النقد الأجنبي[1]، كما أن الانخفاض الشديد فى قيم العملات الأفريقية مقابل الدولار سوف يفرض أعباء خطيرة خاصة بفوائد الديون فى المنطقة، كما سيزيد من تكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة المستوردة ،بالإضافة إلى عواقب ذلك على الإنتاج والعمالة.

(1) Ernest Aryeetey and Charles Ackah: Op. cit., P. 416.

جدول رقم [٨]

اقتصادات مختارة فى أفريقيا جنوب الصحراء إجمالى الناتج المحلى الحقيقي، وأسعار المستهلكين، ورصيد الحساب الجاري، والبطالة.

(التغير السنوى ٪)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين			رصيد الحساب الجاري			البطالة		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
أفريقيا جنوب الصحراء	5.4	5.2	5.8	7.5	8.4	8.3	1.2-	0.6	0.6-	-	-	-
البلدان المصدرة للنفط	7.3	6.0	7.2	12.3	10.5	9.4	6.0	11.1	8.6	-	-	-
نيجيريا	8.7-	6.9	6.6	13.7	10.6	9.0	8.4	13.5	11.1	4.5	4.5	4.5
أنجولا	3.4	3.7	10.8	14.5	15.0	13.9	8.9	12.0	7.3	-	-	-
غينيا الاستوائية	0.8-	7.1	4.0	7.5	7.3	7.0	24.2-	9.6-	10.5-	-	-	-
الغابون	5.7	5.6	3.3	1.4	3.3	3.4	10.5	14.8	12.3	-	-	-
جمهورية الكونغو	8.8	5.0	7.0	5.0	5.9	5.3	5.1	7.4	9.7	-	-	-
تشاد	13.0	2.5	6.9	2.1-	2.0	5.0	31.2-	18.9-	13.0-	-	-	-
البلدان متوسطة الدخل	3.1	3.5	7.3	4.4	6.0	5.1	3.1-	3.0-	3.8-	-	-	-
جنوب أفريقيا	3.8	3.4	3.6	4.3	5.9	5.0	3.9-	2.8-	2.7-	24.9	24.5	33.8
بوتسوانا	7.2	6.2	5.3	6.9	7.8	6.2	4.9-	4.3-	1.7-	-	-	-
موريشيوس	4.2	4.2	4.1	2.9	6.7	5.3	8.2-	9.9-	8.0-	7.8	8.2	8.4
ناميبيا	4.2	4.2	4.1	3.9	6.7	5.3	2.8-	9.9-	8.0-	7.8	8.2	8.4
سوازيلاند	3.0	2.1-	0.6	4.5	8.3	7.8	18.5-	11.8-	9.0-	-	-	-
الرأس الأخضر	5.4	5.6	6.4	3.1	5.0	4.9	11.2-	12.9-	11.9-	10.3	-	-
البلدان منخفضة الدخل	5.8	5.9	6.5	6.2	8.8	10.3	6.3-	7.0-	7.0-	-	-	-
إثيوبيا	8.0	7.5	5.5	2.8	18.1	31.2	4.4-	6.3-	8.6-	-	-	-
كينيا	5.6	5.3	6.1	4.1	12.1	7.4	7.0-	8.9-	8.5-	-	-	-
غانا	7.7	13.5	7.3	10.7	8.7	8.7	7.0-	6.5-	4.9-	-	-	-
مدغشقر	6.4	6.1	6.1	10.5	7.0	9.4	8.8-	3.8-	3.3-	-	-	-
الكاميرون	3.3	3.8	4.5	1.3	3.6	3.5	3.8-	3.8-	2.2-	-	-	-
أوغندا	5.2	6.4	5.5	9.4	6.5	16.9	3.8-	4.0-	8.9-	-	-	-
كوت ديفوار	3.4	5.8-	8.5	1.4	3.0	3.5	5.0	1.0	0.4-	-	-	-

المصدر: صندوق النقد الدول: آفاق الاقتصاد العالمي، تباطؤ فى النمو وتصاعد فى المخاطر، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، سبتمبر ٢٠١١م، ص ٩٥.

(٣) التأثير على الموازنات العامة:

أدى الانهيار الاقتصادى العالمى إلى انخفاض صادرات العديد من الدول الأفريقية، كما عطل تدفقات رؤوس الأموال مما أدى إلى وضع ضغوط شديدة على أنماط الإنفاق والقنوات المدرة للدخل بالنسبة لكثير من الحكومات الأفريقية، حيث يتوقع أن تتدهور الموازنات المالية العامة فى الدول الأفريقية من فائض بلغ حوالى ١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٨م إلى عجز قدره ٥٪ تقريبًا من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٩م، قبل أن يتعافى إلى عجز قدره نحو ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن تشهد الدول المصدرة للنفط تحولات سلبية فى المواقف المالية بسبب الانخفاضات الكبيرة فى الإيرادات، علاوة على ذلك فقد ضعفت الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض الضرائب على الشركات وعلى الأنشطة التعدينية بسبب هبوط النشاط الاقتصادى نتيجة الأزمة العالمية، كما انخفضت الضرائب على الواردات بسبب انخفاض قيم الواردات مع انخفاض أسعار السلع، فعلى سبيل المثال انخفضت عائدات الضرائب فى أوغندا فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وذلك بسبب خفض الضرائب المحلية، حيث أصبحت ضرائب القيمة المضافة أقل بسبب انخفاض الاستهلاك المحلى [١]. وتمثل الإيرادات المنخفضة، وزيادة الديون ضغوطًا على الميزانيات الحكومية مما يؤدى إلى لتأثير على ما تقدمه الحكومات من خدمات اجتماعية، فقد شهدت كينيا انخفاضا فى تمويل البرنامج الأساسى للحد من الفقر من ٧٨ مليار شلن كينى فى عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م إلى ٦٢,٩ مليار شلن كينى فى عام ٢٠٠٨م/ ٢٠٠٩م، وتقلصت النسبة الهامشية لميزانية الحماية الاجتماعية فى زامبيا من ٢٤,٥٪ فى عام ٢٠٠٨م إلى ١٩,٢٪ فى عام ٢٠٠٩م، وبالمثل تعتزم الحكومة النيجيرية خفض الإنفاق العام على قطاع الخدمات الاجتماعية من مخصصات الصحة [٢].

(1) Ibed, P. 417.
(2) Idem.

(٤) التأثيرات الاجتماعية والسياسية:

تحولت الأزمة المالية التى عصفت بالعالم المتقدم من أزمة مالية عالمية إلى أزمة اقتصادية عالمية شاملة، ثم ما لبثت أن تحولت إلى أزمة عمالة وأزمة اجتماعية، فمن حيث التكلفة البشرية لهذه الأزمة، تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية إلى أن البطالة قد ترتفع إلى نحو ٢٥ مليون شخص فى الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠١٠م، فى حين يقدر مكتب العمل الدولى أنها ستزيد بنسبة لا تقل عن ٤٠ مليون شخص فى جميع أنحاء العالم، فى حين أفادت منظمة العمل الدولية أن أعداد العاطلين فى أنحاء العالم قد ارتفعت إلى معدلات تاريخية لتبلغ ٢١٢ مليون شخص فى عام ٢٠١٠ م أو ما يعادل ٦,٦٪ من القوى العاملة فى العالم [١]. وفى أفريقيا كان من المتوقع زيادة نسبة البطالة إلى أكثر من ١٠٪ بين عامى ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩ م من ٣١,٤ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٨م إلى ٣٥,٤ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٩م حيث سجلت ٢٤,٩٪ فى جنوب أفريقيا فى عام ٢٠١٠ م و وصلت إلى ٣٣,٨٪ فى عام ٢٠١٢ ، بينما وصل معدل البطالة فى دولة مثل تونس إلى ١٤٪ فى عام ٢٠١٠ م وأستقر هذا المعدل عند ٤,٥٪ فى نيجيريا خلال السنوات من ٢٠١٠ م وحتى ٢٠١٢ م ، كما يتضح من بيانات جدول رقم (٨) , وقد أدى انخفاض الطلب على الواردات فى الأسواق الرئيسية بالفعل إلى خسائر كبيرة فى الوظائف فى قطاعات التصدير، فعلى سبيل المثال:

أدى انخفاض الأنشطة التعدينية فى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى خسارة ١٠٠ ألف وظيفة.

كما بلغت خسائر الوظائف فى القطاع غير الزراعى الرسمى فى جنوب أفريقيا ٦٧ ألف وظيفة بداية من الربع الأول إلى الربع الثانى من عام ٢٠٠٩م، وذلك بعد تخفيض ١٨٦ ألف فرصة عمل فى الربع الأول من عام ٢٠٠٩م [٢].

وبالتوازى مع ارتفاع معدلات البطالة فقد يصل عدد العاملين من الفقراء إلى

---

(١) مركز أنباء الأمم المتحدة www.Un.org/arabic/news/story/.asp?NewsID

(2) Shantayan Deveragan and Lauis Kasekendo: op. cit., P. 430.

وبالتوازى مع ارتفاع معدلات البطالة فقد يصل عدد العاملين من الفقراء إلى مستويات لم يسبق لها مثيل فى أفريقيا خلال عام ٢٠٠٩ م وما بعده، ورغم أنه فى معظم مناطق العالم تشكل البطالة أحد المخاطر الأساسية المؤدية للفقر فقد مثل انتشار التوظيف الذى يتسم بالإنتاجية المنخفضة، والأجور المنخفضة الخطر الرئيسى فى أفريقيا جنوب الصحراء منذ عام ٢٠٠٧م، حيث كان أكثر من نصف العاملين فى أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون فى فقر مدقع، بينما يعيش ٨٥٪ على أقل من دولارين يوميًا، ومما يدعو للقلق كذلك زيادة العدد الكلى للفقراء العاملين خلال الفترة من ١٩٩٧ م وحتى ٢٠٠٧ م على الرغم من ارتفاع معدلات النمو، كما أن البطالة قد تؤدى إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد يكون لبطء النمو تأثير على تراكم رأس المال البشري، فالأطفال يجبرون على ترك المدارس، وترتفع معدلات وفيات الأطفال الناجمة عن سوء التغذية، والافتقار إلى المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي[1].

ومن المتوقع وفقًا لما سبق ذكره أن تتأثر جهود خفض الفقر وتأمين الغذاء فى أفريقيا من جراء الأزمة، كما قد يؤثر ذلك على الاستقرار السياسى فى أفريقيا.

(أ) خفض الفقر:

يتوقع أن تتسبب الأزمة فى إعاقة المجهودات المبذولة لتخفيف حدة الفقر فى أفريقيا، أكثر مناطق العالم فقرًا، حيث تزايدت أعداد الأفارقة الذين يعيشون تحت خط الفقر بمقدار ٦,١ ملايين نسمة خلال الفترة من منتصف عام ٢٠٠٨م إلى منتصف عام ٢٠٠٩م، حيث تتوقع للمنظمات الدولية أن تتسبب هذه الأزمة فى زيادة حالة الفقر فى سائر أنحاء العالم بنحو ٤٥ مليون نسمة على الأقل، وبالنسبة

(1) Gander, Poverty and an environmental Indicators on African Countries, 2012. http:// www.tradmarktsa.org/news/gender-poverty.

٢٠٠٨م [١]، والتى أدت إلى جعل العديد من الأسر الأفريقية أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية المفاجئة، وبصورة خاصة نتيجة لبقاء الأسعار المحلية للوقود والغذاء مرتفعة نسبيًا فى معظم الدول، كما أن دول أفريقيا تشهد اكبر نسبة للسكان تحت خط الفقر، حيث وصلت هذه النسبة _ على سبيل المثال _ فى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ٦٢٪ فى عام ٢٠٠٨م ، وفى كوت ديفوار وصلت إلى ٤٣٪ فى نفس العام[٢] ، ومن المتوقع أن يتم تقييد شبكات الضمان الاجتماعى غير الكافية فى الوقت الحالى بسبب الخفض المتوقع فى مخصصات الخدمات العامة فى الموازنة بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية.

(ب) تأمين الغذاء:

يتوقع أن تتسبب الأزمة فى تفاقم تحديات تأمين الغذاء فى أفريقيا ، حيث تتوقع الهيئة العامة للأمم المتحدة أن ترتفع نسبة الأشخاص ممن هم دون مستوى التغذية العادية من سكان أفريقيا بنسبة ٢٩٪ فى عام ٢٠٠٨م بالمقارنة بـ ٢٨٪ الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦، ومن الممكن أن تزداد هذه النسبة بصورة أكبر فى عام ٢٠٠٩م، كما أنه من المتوقع أن تؤثر الأزمة على عمليات استئصال ومحو الجوع، وهو الأمر الذى حدث بالفعل منذ عام ٢٠٠٨م بسبب أزمة الغذاء العالمي، فبينما نجد أن معدلات التضخم فى سائر أنحاء أفريقيا قد شهدت تراجعًا خلال النصف الثانى فى عام ٢٠٠٨م مع وجود حالة من الركود الاقتصادي، والتراجع فى أسعار البترول والغذاء فى السوق العالمية، نجد أن أسعار الغذاء العالمى قد ظلت مرتفعة وبصورة أعلى مما كانت عليه خلال عقد من الزمان، حيث وصلت لمستويات مناسبة،

(١) انظر فى ذلك :

World Bank : Swimming against the tide. How developing countries are coping with the global crisis, **World Bank Staff Working Paper,** (Horsham: Minster and central Bank Governors meeting March 13 – 14, 2009) .

(2) **Idem.**

وعلاوة على ذلك فقد ساهمت العوامل الداخلية الخاصة بأفريقيا والمتمثلة فى الأسواق المنعزلة والبنية التحتية المتخلفة فيما يتعلق بالنقل، إذ تتغير عملية تحرير ونقل الأسعار العالمية الأكثر انخفاضا للسوق المحلية، وعلى حسب ما أوردته منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) فإن الأزمات الغذائية ماتزال موجودة ومستمرة فى ٢٠ دولة أفريقية على الأقل[١]، وفى الوقت الذى من الممكن أن تعمل فيه الأسعار المرتفعة للغذاء على تحسين معيشة بعض من منتجى المحاصيل يعتقد بعض المحللين أن هذه الأسعار المرتفعة من الممكن أن يكون لها تأثير سلبى صاف على الفقراء فى أفريقيا.

(ج) الاستقرار السياسي:

يعتقد العديد من المحللين أن السقوط فى الأزمة الاقتصادية العالمية يمكن أن يكون مؤثرًا على حالة الاستقرار السياسى فى أفريقيا، وقد قامت وحدة الاستخبارات الخاصة بالأكونومست(The Economist Intelligence unit) بالتأكيد على أنه بينما يفقد الأشخاص الثقة فى قدرة الحكومة على استعادة حالة الاستقرار الاقتصادى يكون هناك احتمال متزايد لظهور الاحتجاجات السياسية، وهناك قلق متزايد من تنامى الاحتجاجات، وزيادة العنف، والاضطرابات الاجتماعية والتى تؤدى إلى مزيد من تآكل الثقة فى الحكومات الضعيفة بالفعل[٢]، وتعتمد هذه الاستنتاجات على أعمال الشغب والعنف التى عمت سائر أرجاء القارة الأفريقية منذ منتصف عام ٢٠٠٨م بسبب ارتفاع أسعار الوقود، والغذاء، ويعتقد أن هذه الأزمة قد لعبت دورًا فى حالة الاضطراب، وعدم الاستقرار السياسي، كما أن هذه الأزمة قد عملت على زيادة أعداد الأفراد العاطلين عن العمل والمفقرين، وهو ما يزيد من أعداد الشباب المنتمين إلى الجماعات المتمردة، ويؤدى لارتفاع مستويات الجريمة المرتبطة بالبطالة، و قد يتسبب فى إشعال حالة من عدم

(1) Alexis Arieff, et al., op. cit., P. 18.
(2) Shiv bakrenia and Brian Luces; op. cit., PP. 10 – 12.

الاستقرار الطويلة الأجل[١]، خصوصًا مع انتشار القناعة بين السكان بالدور الذى تلعبه حكوماتهم فى إحداث حالة الضيق الاقتصادى بسبب الفساد، وسوء الإدارة، وانتشار حالة من عدم المساواة فى الدخول، وهو ما يزيد من حالة عدم الاستقرار، ومن انتشار حالات الاحتجاجات الموجهة بدوافع اقتصادية مثل تلك التى رأيناها فى أفريقيا فى عامى ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، كما أن الأزمة العالمية ربما تؤدى لحدوث صراعات اجتماعية يخوضها ضحايا سياسات التقشف التى تتبعها الحكومات ردًا على الأزمة، وهو ما يعرض القارة لمخاطر عدم الاستقرار السياسى بصورة كبيرة[٢].

مما سبق يتضح أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أثرت على الاقتصادات الأفريقية بصورة كبيرة، وبشكل غير مباشر فى الغالب من خلال الضرر الذى تحدثه داخل قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وقد كان الأثر قويًا فى مجمله، وهو ما يتضح من خلال الانخفاض الحاد فى الناتج الكلى فى جميع أنحاء المنطقة، فالأزمة المالية تقلص الاقتصادات، وتؤثر على قدرة الدولة على توفير الحماية الاجتماعية، كما تؤثر الأزمة أيضًا فى قدرة القطاع العائلى على الوصول للموارد، وهو ما يزيد الأمر سوءًا.

ورغم أن الأزمة قد انتقلت إلى الاقتصادات الأفريقية عبر قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، إلا أن القنوات غير المباشرة، كانت ذات تأثير أكثر وضوحًا بسبب الهياكل الاقتصادية للدول الأفريقية إلى حد كبير حيث كان التأثير على القطاعات الحقيقية فى الاقتصاد أكثر وضوحًا، فى حين كانت القنوات المالية

(1) **Idem.**

(2) لمزيد من التفاصيل حول آثار الأزمة على افريقيا

- United nations & African Union Staff: "The global financial crisis: impact, responses and way forward", **Meeting of the committee of experts of the 2nd joint Annual meetings of the AU conference of Ministers of Economy and finance and ECA conference of ministers of finance, planning and economic development,** (Cairo : united nation and African Union, June 2009) .

المباشرة ذات تأثير أقل.

كما اتضح لنا أن هناك تباينات كبيرة فى تأثير الأزمة من الدول المختلفة، وقد يرجع ذلك إلى المؤسسات وبخاصة التنظيمية منها داخل كل دولة، وكذلك الظروف الأولية السائدة فى كل منها، كما أن هناك أدلة متزايدة على أن تأثير الأزمة على الفقراء كان أكثر حدة من تأثيرها على غير الفقراء، والفقراء أيضًا هم أكثر من يعانى من تقليص الإنفاق الاجتماعي.

obeikandl.com